



نظرا إلى غياب الرئيس تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد آكي (كوت ديفوار) .

### افتتحت الجلسة العامة ١٠/٣٠

خطاب فخامة اللواء جواو برناردو فييرا ، رئيس جمهورية غينيا - بيساو

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تستمع الجمعية العامة أولا إلى

خطاب لرئيس جمهورية غينيا - بيساو .

امطبخ اللواء جواو برناردو فييرا ، رئيس جمهورية غينيا - بيساو إلى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم الجمعية العامة يشرفني

أن أرحب في الجمعية العامة للأمم المتحدة برئيس جمهورية غينيا - بيساو فخامة اللواء جواو برناردو فييرا ، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة .

الرئيس فييرا (تكلم بالبرتغالية ؛ الترجمة الشفوية عن النص

الفرنسي الذي قدمه الوفد) : هناك توافق عالمي في الآراء اليوم حول أهمية التغييرات

الواسعة النطاق التي يشهدها العالم ، وهي تغييرات تحمل في طياتها آمالا كبارا في مستقبل أفضل . وهذا يفسر الطابع الخاص الذي تتميز به هذه الدورة للجمعية العامة ،

التي ينبغي لها - فضلا عن تشخيص الحالة الدولية الراهنة - أن توجه جهودها نحو

الدفع قدما بالتطورات الإيجابية التي تميز حالة العلاقات الدولية في الوقت الحالي ،

وجعلها عملية لا رجعة فيها . إذ يبدو بالفعل أن التقدم المحرز في ميدان نزع السلاح

وفي عملية تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، وفي اتجاه التسوية السلمية لفتى المصاعف السائدة في

مختلف مناطق العالم ، يؤذن بدخول البشرية منعطفًا جديدًا تسوده روح التفاؤل .

وقد صور الأمين العام للمنظمة ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، هذه الحالة

بكل وضوح واقتدار في تقريره ، معربًا عن مشاعر المجتمع الدولي بما عرف عنه من نفاذ

البصيرة وبعد النظر السياسي اللذين أبداهما دائما في اضطلاعهما بواجبات الرفيعة .

وهذه هي فرمتنا لأن نشجعه ونؤكد له تقديرنا وتعاوننا الثابتين .

إن التغييرات الجارية حاليا ليست وليدة الصدفة . ومن قبيل خداع النفس الاعتقاد بأن العملية التي نشهدها اليوم هي ببساطة نتيجة ظواهر منفصلة أو آليات ذاتية .

إلا أن رفض المجتمع الدولي لنظرية الحتمية يتجلى واضحا في الجهود المطردة التي تبذلها منظماتنا العالمية ليس فقط لحماية العالم من الدمار ومن شتى الآفات التي حلت به سياسيا واقتصاديا واجتماعيا ، ولكن أيضا لبناء أسس المستقبل . ومستقبلنا المشترك يتوقف على المواقف الفردية والجماعية التي نتخذها اليوم ، وعلى ما نتحلى به أفعالنا من نخج وحس سليم ، وعلى مضمون أنشطتنا وتفاعلها وتكامل مصالحنا .

وإن التقدم المحرز على مدى السنتين الماضيتين على طريق الانفراج وفي تسوية المراعات الإقليمية بمفة خاصة لهو الدليل الذي يبشر ببدا ظهور مثل هذا الإدراك . لهذا نرى أن الوقت قد حان للعمل على تغيير اتجاه العلاقات الدولية . فهل سنكون على مستوى هذه المناسبة التاريخية ؟

إننا نرى من المُلحّ اتخاذ خطوات ملموسة - وخصوصا في ميدان نزع السلاح - تتماشى مع المعاهدة التاريخية المتعلقة بإزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى . معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى - المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . ونرى من الضروري علاوة على ذلك أن تسفر المفاوضات الجارية في القريب العاجل عن نتائج ملموسة تؤدي إلى إزالة الأسلحة الكيميائية وحظرها حظرا تاما ، وتخفيض الأسلحة التقليدية إلى أدنى مستوى ممكن .

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم يتجمع لدى البشرية مثل هذا الزاد من حسن النية ، ولم تحقق مثل هذا القدر من النجاح على طريق السلم والتفاهم وتهيئة الظروف المؤاتية للسلم ولعلاقات دولية أكثر إنسانية .

ونحن نرى في الاتجاهات الحالية والآفاق التي تفتحها تعبيراً عن روح إنسانية يبررها ويحفز عليها تكافل عالمي متعاطف واتصالات متبادلة بين الشعوب والشعافات والمسيررات الإنمائية . إلا أنه لا يمكن أنه يكون هناك رخاء حقيقي إذا ظل هذا الرخاء

حكرا على حفنة قليلة ، وإذا ظل حقا مقصورا على مناطق معينة من الكوكب دون غيرها ، وإذا ظلت مختلف عوامل الرقي والتخلف ، والاستقرار والمواجهة قائمة جنباً إلى جنب . إن أزمة الدين وتدهور الصادرات وركود معدل النمو في البلدان النامية وتدنيه ، والتردي المستمر في معدلات التبادل التجاري وانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية بالأرقام الحقيقية ، هي بعض السمات الرئيسية للنظام الاقتصادي الدولي الحالي ، وهي سمات تتناقض تناقضا حادا مع التكافل المتنامي بين الأمم .

إزاء هذه الخلفية أصبحت الحالة الاقتصادية في افريقيا تتأثر بصفة خاصة بمضاعفات الأزمة الاقتصادية العالمية ، وهي مضاعفات تزداد تفاقمها بالآثار المدمرة الناجمة عن جفاف طال أمده وكوارث طبيعية أخرى . إن تصحيح أوجه الخلل وعكس الاتجاهات القائمة في الحالة الاقتصادية الدولية الحالية يتطلبان إدخال اصلاحات هيكلية جوهرية على النظام برمته ، وبخاصة جوانبه النقدية والمالية ، إذا ما أردنا الخيلولة دون أن تكون تنمية بعض الدول على حساب دول أخرى .

وهكذا يظل النضال من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد على نفس القدر الذي كان عليه دائما من الأهمية والإلحاح . في السنوات القليلة الماضية كانت هناك مبادرات عديدة لإزالة أوجه الخلل وآثارها المدمرة على البلدان النامية ، وهذا يشير إلى بزوغ وعي جديد بالحاجة إلى التعرف على أسباب هذه الآفات وتوحيد الجهود للقضاء عليها .

إن اعتماد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي نعكف حاليا على استعراضه في نصف فترته ، والموقف المتخذ لتسوية أزمة الدين الملحة ، والنتائج التي توصل إليها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، كلها تمثل الدليل الواضح على الاهتمام المتعاظم الذي يوليه المجتمع الدولي لمشاكل التنمية .

إلا أنه يتعين علينا أن نعترف أننا ما زلنا نفتقر إلى المبادرات العملية والشاملة التي تعطي مضمونا لإرادتنا على بناء نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على العدالة والانصاف .

إن عدم تحقيق هدف المساعدة الإنمائية الرسمية المرسوم في الاستراتيجية الإنمائية الدولية للأمم المتحدة ، لهو دليل واضح على هذه الحقيقة ؛ ويبين الحاجة إلى النظر بعناية في الاهداف والاولويات المتعلقة بالتعاون الدولي .

في بداية بياني ، اشرت إلى توافق الآراء العالمي الآخذ في الظهور فيما يتعلق بالتغيرات التي تحدث في الوقت الحاضر في العلاقات الدولية . وإن الافاق الواسعة النطاق التي اتاحت عن طريق التسوية السلمية للنزاعات ، والقضاء على التوترات في مناطق مثل الجنوب الافريقي ، وجنوب شرقي آسيا ، وأمريكا الوسطى ، تشير فينا الأمل في ألا تكون هذه المؤشرات مجرد مؤشرات مؤقتة . فنحن نشهد في أفغانستان ، وكمبوتشيا ، وأمريكا الوسطى ، وتشاد ، والصحراء الغربية ، وقبرص ، والخليج بوادر أمل تثبت أن السلام أمر ممكن إذا توفرت إرادة حقيقية لاستخدام الحوار والتعاون في تسوية المشاكل بين الدول . ونأمل في أن تزداد قوة الواقعية السياسية التي تبديها مختلف الأطراف المعنية بهذه الامور ، وأن تتيح القضاء نهائيا على العقبات التي لا تزال تعرقل العودة إلى السلام والاستقرار والتفاهم في تلك المناطق .

إلى جانب هذا ، لا يسمنا إلا أن نشعر بالقلق بشأن عدم إحراز تقدم في البحث عن تسوية سلمية دائمة لمسائل الشرق الاوسط ، وشبه القارة الكورية ، وتيمور الشرقية بصفة خاصة .

إن الصراع الذي لا يزال قائما في الشرق الاوسط من بين الصراعات التي هزت العالم خلال العقود الاربعة الماضية ؛ وهو بلا شك من أشد الصراعات تعقيدا وخطرا على الاستقرار العالمي .

وحتى تكون أية تسوية للحالة في الشرق الاوسط عادلة ودائمة ، يجب أن يراعى فيها حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير وتكوين دولته المستقلة ، وكذلك حق جميع دول المنطقة في احترام استقلالها الوطني وفي وحدة وسلامة أراضيها ، وفي العيش في أمان داخل حدود معترف بها دوليا .

وبالنسبة لتييمور الشرقية ، نشجع الأمين العام على مواصلة مساعيه الحميدة بغية التأكيد الكامل لحق شعب تيمور الشرقية غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال .

وفي الجنوب الافريقي ، فإن المفاوضات الجارية تصم في احداث تغيير فسي المناخ السياسي وإحراز التقدم في الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى تسوية شاملة للنزاع في المنطقة . ونحن نرحب بهذا التطور ، ولكن يجب أن نواصل الإعراب عن القلق بشأن استمرار بقاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ولقد مكنتني الزيارة التي قمت بها منذ وقت قريب إلى جمهورية أنغولا الشعبية وإلى جمهورية موزامبيق الشعبية من ملاحظة الالتزام والروح البناءة والبصيرة التي يتسم بها موقف هاتين الحكومتين في السعي إلى حل ملهي عادل دائم لمشاكل الجنوب الافريقي .

وفي هذا الإطار ، ومع أننا لا نزال يقظين للاتجاه الإيجابي للمحادثات بشأن افريقيا الجنوبية الغربية ، وآفاق السلام التي تتيحها ، يجب على المجتمع الدولي أن يكون حازما في مساعيه الرامية إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) والقضاء على نظام الفصل العنصري ، باعتبار ذلك خطوة لازمة نحو ضمان السلم والاستقرار والديمقراطية في ذلك الجزء من القارة الافريقية .

إن انتخاب السيد دانتي كابوتو لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة التي تعقد عند هذا المنعطف الهام ، اعتراف له ما يبهره بقدراته وإمكاناته الكبيرة في القيام بهذه المهام الدقيقة .

إننا جميعا نعتز بأهمية هذه المرحلة من التاريخ الإنساني . وهناك روح جديدة من الحوار والتسامح والاتفاق تسود العالم اليوم ، وتنفي المحافظة عليها . ولا بد أن يسهم هذا في تعزيز دور الأمم المتحدة في حل الخلافات ، وتسوية مشاكل التنمية وصيانة السلم والأمن الدوليين .

إن منح جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحية جاءت في وقتها وفي محلها لشجاعة وتفاني كل ذوي النوايا الحسنة .

وينبغي لهذه الدورة أن تعبر عن الحساسية الجديدة والنهج الجديد السائد في مواجهة مشاكل عصرنا ، مبدية روحا من الرغبة في المشاركة في الحوار وفي قدرتنا على الاعتراف بالتحديات الحقيقية التي نواجهها اليوم في تحليل المسائل المدرجة على جدول أعمالنا ومناقشتها . ونحن متأكدون من أن بإمكاننا معا أن نغتنم هذه الفرصة التاريخية ، وأن نبشر بقدوم الفجر الآخذ في الظهور الآن ، واثقين في قدرتنا على توحيد قوانا ونحن نبني واقعا جديدا أقرب ما يكون إلى أعمق تطلعات البشرية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن الجمعية العامة ،

أود أن أشكر رئيس غينيا - بيساو على البيان الهام الذي أدلى به توا .

امضاب الجنرال جواو برناردو فييرا رئيس جمهورية غينيا - بيساو إلى خارج

قاعة الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد كالبوكاس (فانواتو) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني أن أقدم تهانينا الى السيد دانتي كابوتو ، ممثل الأرجنتين ، على انتخابه لشغل ذلك المنصب الرفيع ، منصب رئيس الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . ونحن نعرب عن أطيب تمنياتنا له بالنجاح ونؤكد له تعاوننا الكامل معه في رئاسته لدورة تبشر بأن تكون من أكثر دورات الجمعية العامة أهمية من الناحية التاريخية ومن أبعدها اثرا . كذلك نعرب له عن تقديرنا للطريقة الكفؤة التي يراس بها مداولاتنا ويدير بها أعمال الجمعية . وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أنه قد قدم حتى الآن الكثير من الانجاز الذي يبعث على السرور لدينا .

ونعتقد أن من المناسب أيضا أن نشيد بالسيدة روش نيئا بارو ، الممثلة الدائمة لبربادوس التي كانت أيضا مرشحة لرئاسة الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة . ان هذه الابنة الممتازة لمنطقة البحر الكاريبي قد أعطت بلدها ومنطقتها وأصدقاءها الكثير مما يبعث على الفخر . ومن النادر أن يتوفر في منطقة واحدة من العالم مثل هاتين الشخصيتين المؤهلتين على أعلى مستوى لذات المنصب في آن واحد . ان هذه المنطقة إذ تفعل ذلك مرة أخرى ، كما فعلت منذ خمس سنوات ، انما تعزز وتشجع على تطوير العملية الديمقراطية داخل الأمم المتحدة نفسها . لذلك نشيد بهما ونتوجه بالشكر الى الجمعية .

والسيد كابوتو معروف بأنه رجل يجل الديمقراطية . وحكومته ملتزمة بالمبادئ الديمقراطية والمثل العليا ، وقد بذلت جهدا كبيرا من أجل تعزيز وتعزير عملية استعادة الديمقراطية في بلاده . ولذا فإن رئاسته للدورة هي بمثابة تذكير على الدوام بأهمية تعزيز الديمقراطية والتشجيع عليها ، ولاسيما في العلاقات الدولية وداخل المنظمات الدولية .



أما بالنسبة لنا في فانواتو ، الجزيرة الصغيرة والدولة النامية ، فإن تعزيز العملية الديمقراطية الدولية ليس مجرد شعار طنان أو نظرية مشوقة أو أمر مجرد بعيد عن الواقع العملي . إننا نرى في ذلك عنصرا جوهريا لتنميتنا كدولة مستقلة ، إذ أن بقاءنا ذاته كدولة يعتمد على الاحترام العالمي للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ، وبخاصة احترام سيادة كل بلد وسلامته الإقليمية ، بغض النظر عن حجمه أو موقعه أو مدى سلامة اقتصاده .

ومن سوء الحظ أنه يوجد دائما في العلاقات الدولية فئة قليلة من الناس يغيب عن بالها أحيانا أن عليها التقيد بهذه المبادئ الهامة . ان شأننا شأن البلدان الصغيرة في جميع أرجاء العالم ، إذ أصبحنا في السنوات الأخيرة نشعر بالجزع من جراء الاتجاه المتسارع لدى بعض الدول الكبيرة نحو التخلي عن طريق الحوار الهادئ والمنطقي كحل للمشاكل الدولية ، ويبدو أنها تحبذ بدلا من ذلك طريق تصعيد سباق التسلح والتهديدات والاستخدام الحقيقي للقوة العسكرية\* .

ويبدو في بعض الحالات ان الاكراه الاقتصادي والتخويف قد حلا محل القوة العسكرية ، ولكن النتائج ما برحت هي نفسها ، أي الغوض الدولية . وقد يبدو ظاهريا ان الغوض الناشئة عن ذلك أقل عنفا من تلك التي حدثت خلال الحربين العالميتين اللتين نشبتا في وقت سابق من هذا القرن . غير أنه بالنسبة للذين ما انفكوا ضحايا لهذه الغوض فإن العواقب الوخيمة الفاجعة لا تقل حدة عن عواقب الحربين العالميتين . وقد يجدر التساؤل في هذا الشأن عن مدى اتساع عالم اللاجئ ، في الجنوب الافريقي أو في جنوب شرقي آسيا أو في امريكا الوسطى أو في الشرق الأوسط ، السذي يستبد به الخوف فيحمله على الفرار من دياره في محاولة يائسة للحفاظ على حياته ؟

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيسي (كوت ديغوار) .

لذلك فان البلدان المغيرة ، مثل بلدي ، غالباً ما تتطلع بلهفة وتعجل السى  
 ضرورة قيام المجتمع الدولي بتميز العملية الديمقراطية والاعتراف الصادق بالمساواة  
 المتأصلة بين جميع البشر ، وبالتالي الاعتراف بمد نطاق المساواة في السيادة بين  
 جميع الدول ، كبيرها وصغيرها ، غنيها وفقيرها . وما يتعذر علينا فهمه هو ان الذين  
 يدعون ان جميع الشعوب متساوية او ان جميع الدول متساوية يتصرفون كما لو كانت  
 القوة - عسكرية كانت ام اقتصادية - تجعل البعض "أكثر تمتعا بهزايا المساواة" من  
 البعض الآخر .

وهكذا ، بينما تتجدد الآمال اليوم في الحوار السياسي الصادق ليصبح وسيلة  
 لحل العديد من المشاكل العالمية ، وبينما يولد الكثير من الاحلام القائلة بأن  
 الحريات الديمقراطية تبرز في أماكن عديدة من العالم ، فاننا نعتبر ان هذا التجمع  
 من الدول أكثر أهمية ، ومن ناحية الامكان أكثر دينامية ، من أي وقت آخر في تاريخه  
 القصير .

إننا في ذلك مثل العديد من الآخرين ، نشعر بالتهجيع لظهور امكانية تلاشي  
 الاعمال القتالية والتوترات في أجزاء عديدة من العالم ، وامكانية ان يصبح السلم في  
 نهاية المطاف حقيقة للعديد من الشعوب المتحاربة والمحاصرة بالمتاعب . ويبدو ان  
 العالم بأكمله ليتنفس الصعداء إذ أصبح الصراع العسكري بين القوتين العظيمتين الآن  
 أقل احتمالاً ، وبدا ممكناً ان الحرب بين ايران والعراق قد تضع أوزارها أخيراً ،  
 وأثبت الاتحاد السوفياتي ، بسحب قواته من أفغانستان حسبما تعهد بذلك من قبل ، انه  
 دولة عظمى بحق .

هناك أيضا بصيص من الامل في امكانية حسم المراعات الطويلة والمكلفة فسي كمبوتشيا والمحراء الغربية وتشاد وناميبيا وأمريكا الوسطى ، بأن يترك لشعوب تلك البلدان أن تختار مستقبلها دون أي تدخل خارجي . وبالإضافة الى ذلك ، تتخذ خطوات مبدئية للتخلي عن العداوات والاختلافات في قبرص وفي شبه الجزيرة الكورية والبلقان والمغرب والقرن الافريقي . فمع كل يوم يمر يكتشف المتنافسون السابقون أن ما يوحدهم أكثر مما يفرق بينهم .

بيد أننا يجب أن نتوخى الواقعية وأن نفهم أن الطريق الى السلم لا يزال محفوظا بعقبات كثيرة صعبة ، وأنه في كل ميدان ظهر فيه بعض الامل لا يكاد يوجد حتى الآن شيء مؤكد ، فعملية ايجاد الحلول العملية ثم تنفيذ هذه الحلول لاتزال عملية هشة وبالفة الدقة في كل حالة من الحالات التي أشرت اليها سابقا .

وعلى الرغم مما يحاول البعض أن يقنعنا به ، فإن الحوار في حد ذاته ليس على الإطلاق هو الاسلوب الوحيد لحسم أي صراع . فلكي ينجح هذا الحوار لابد من توفر الارادة في العمل معا وفي تغيير العلاقات العداثية الماضية والاعمال التي أدت الى قيام التناقضات والعداوات . وفي بعض الحالات ، تملئ الظروف قيام نضال سياسي أولا حتى يكون هناك حوار رشيد .

وفي هذا الصدد نتذكر مرة أخرى كلمات فريديريك دوغلاس قائد الحركة المناهضة للعبودية في القرن التاسع عشر والخطيب العظيم ، فقد قال بحق " ان القوة لا تعطي حقا إلا اذا كان وراءه مطالب . انها لم تفعل ذلك ولن تفعله أبدا" . وكأنى به يعيش اليوم ويرى الحياة في جنوب افريقيا تحت سيطرة نظام الفصل العنصري ، أو يرى الدافع وراء المقاومة الفلسطينية ، عندما قال :

"من غير كفاح لن يكون هناك تقدم . والذين يتظاهرون بتأييد

الحرية ، ومع ذلك يستنكرون الهياج ، ... انما يريدون أن تمطر السماء دون برق أو رعد ؛ ويريدون المحيطات دون صوت هدير مياهها الكثيرة" .

يحسن بنا أن نتذكر تلك الكلمات في مداولاتنا ، وبصفة خاصة في المداولات التي

تتعلق ببنود جدول الاعمال المتصلة بالمطالبة بالعدل للذين حرّموا طويلا من العدل .

اننا نعتقد أن الحوار الرشيد هو أفضل طريق لإدارة العلاقات الدولية وحسم النزاعات بين الأمم ، بيد أننا ندرك أيضا أن الحوار لن يكون ممكنا إلا إذا كان هناك ادراك للأساس الذي يجب أن يقوم عليه ، وكانت هناك أرض مشتركة يمكن للأطراف أن يلتقوا فوقها .

ويبدو أنه لن يكون هناك حوار مفيد في جنوب افريقيا إلا إذا اعترف نظام الفصل العنصري غير الشرعي بإنسانية الاغلبية الافريقية وأفرج عن جميع السجناء الذين ينبغي له أن يتفاوض معهم ، ويسمح لجميع المبعدين بالعودة الى ديارهم . ولن يكون هناك حوار ناجح فيما يتعلق بمسألة فلسطين إلا إذا اجتمعت جميع الأطراف المعنية في مؤتمر دولي . وفي منطقتنا ، لن تحسم مشكلة تيمور الشرقية إلا إذا كان شعب ذلك الاقليم طرفا في عملية الحوار وسمح له أن يختار هويته بحرية .

ان الحوار ليس نقدا ساخرا أو خطبا لاذعة . فكلمة الحوار تحمل في مضمونها الرغبة في الاستماع وفي تفهم وجهة نظر الشريك الآخر في الحوار على الاقل . وقد تكون أصعب الامور التي يمكن أن يتقبلها البعض هي فكرة أن الحوار الجاد المخلص لا يستلزم بالضرورة الادعاء بأن أحد الطرفين - دون الطرف الآخر - قد اقتنع بخطأ أسلوبه وأصبح يلتزم بتغيير هذا الأسلوب وباعتماد قيم خصمه السابق وأفكاره .

ان أفضل طريق لحسم أكبر المشكلات السياسية بين الدول ، والتي يبدو أنها أشدها استعصاء على الحل يتمثل في تلاقي القيم وتقارب وجهات النظر . ومفتاح الحل هنا هو الاحترام المتبادل وليس السيطرة أو ادعاءات النصر الجوفاء . وكلنا يعلم أنه في هذا العصر المشحون بأسلحة التدمير الشامل لا تكاد توجد مناسبة تستطيع فيها دولة بعينها أن تدعي النصر الكامل أو أن تفرض ارادتها على الآخرين .

وكاليدونيا الجديدة حالة تظهر فيها آثار الحوار والتفكير الصائب . وقد كان الوضع الاستعماري لجارتنا في المحيط الهادئ أحد البنود التي تناولتها الجمعية العامة بحرارة في دورتها الماضية . ولم يكن هناك مفر من أن تتأثر علاقاتنا الخاصة ، وعلاقات جيراننا في المحيط الهادئ ، مع فرنسا بوجهات نظرنا المتمثلة في شرعية طموحات شعب الكاناك ، المستعمر في كاليدونيا الجديدة وبإغضاء فرنسا عن

ذلك . ويسعدنا اليوم أن نلاحظ أن الأمور في كاليدونيا الجديدة أكثر هدوءا . وهذا يرجع في جانب منه إلى حكمة وشجاعة وحساسية الحكومة الحالية في فرنسا ، كما يرجع أيضا إلى شجاعة وبصيرة شعب كاليدونيا الجديدة في إصراره على ألا يرى بلاده تتمزق بسبب الخلافات الطائفية المحلية . ولئن كانت هناك قضايا كثيرة صعبة لاتزال تنتظر الحل في كاليدونيا الجديدة ، فإن فرنسا تستحق الإشادة لأنها غيرت المناخ المشحون بالمواطف في الاقليم واتخذت اجراءات لضم شعب كاليدونيا الجديدة في حوار يتعلق بمستقبله .

ولا يمكن لأحد أن يتوقع ما سيحدث في المستقبل . ونذكر أنه منذ ١٤ سنة ، فإن إحدى البلدان الأوروبية التي كانت دولة استعمارية في افريقيا في ذلك الوقت أجرت تغييرا في الحكومة ، وقدمت عدة اقتراحات وخيارات حفزت قيادة الحركة التحريرية التي أصبحت الآن حكومة افريقية ، إلى أن تصدر رسالة تذكر بأنه "لا يوجد شيء اسمه الاستعمار الديمقراطي" . ولاتزال أصداء هذه الكلمات الصادقة تتردد اليوم كما كانت في عام ١٩٧٤ .

ولقد أسهم محفل جنوبي المحيط الهادئ وحركة عدم الانحياز والامم المتحدة من خلال الدعم المستمر ، لمبدأين راسخين ، ألا وهما حق تقرير المصير وانهاء الاستعمار ، فيما نشهده حاليا في كاليدونيا الجديدة في حالة تبعث على الامل . بيد أن النهج الصريح والنزيه الذي اتبعته الحكومة الفرنسية وصبر شعب كاليدونيا الجديدة وحكمته كانا بمثابة نسمة هواء منعشة .

وفي رأينا انه لا يجوز التفاوض عن أي امكانية لاجراء مزيد من الحوار وتحقيق مزيد من التطور السلمي في كاليدونيا الجديدة . ولذا فقد أشلج مدورنا ما توصلت اليه اللجنة الخاصة المعنية بانهاء الاستعمار من توافق في الآراء لدى النظر في مسألة كاليدونيا الجديدة في آب/أغسطس الماضي . وأملنا أن تشجع الجمعية العامة الاطراف المعنية على مواصلة العمل سويا وأن تتوصل الى نفس التوافق في الآراء بشأن توصيات لجنة ال ٢٤ .

ان حكومتي تفهم وتؤيد الموقف المبدئي الذي تتخذه الدول الافريقية من مسألة القاء النفايات النووية والصناعية في افريقيا . ونحن قد أشرنا المسألة ذاتها منذ عهد قريب فيما يتعلق بمنطقتنا . وأملنا أن تبعث تلك المشكلة في منظورها العالمي الحقيقي بدلا من الاقتصار على الاطار الاقليمي مما يمكن أن يترتب عليه تحول مناطق أخرى الى أماكن تلقي فيها البلدان الصناعية فضلاتها الصناعية الضارة . كما نأمل أن تلقى وجهات نظر بلدان جنوبي المحيط الهادئ بشأن التجارب النووية تفهما وتأييدا مماثلا . فالموضوع المطروح في افريقيا مطروح أيضا في جنوبي المحيط الهادئ .

ونحن لا يعنيها اسم البلد الذي يجري التجارب أو يشحن النفايات المراد التخلص منها ، كما لا يعنيها الغرض المعلن للتجارب ولا المال المدفوع لدفن النفايات . لكن ما يعنيها هو الضرر الذي يلحق بمياهنا وأراضينا ومناخنا وبمصادر غذائنا وورزقنا وبأبنائنا الذين لم يولدوا بعد . فرجاء حاولوا أن تتفهموا مخاوفنا . ومن سخرية القدر أن كثيرا من البلدان الصناعية أصبحت بلدانا متقدمة على حساب ما يسمى الآن بالعالم النامي . فغيما مضى أجبرنا - نحن البلدان الاقل تقدما في الوقت الراهن - على تصدير المواد الخام بأسعار زهيدة ، بل واضطررنا في بعض الحالات

الى تصدير أبناء شعوبنا رغما عنهم ، للمساعدة في دعم التنمية في بلدان أخرى . وفي المقابل ، أرغمنا على قبول بعض السلع المصنعة ، بل واضطررنا مرة أخرى في بعض الحالات الى قبول أناس وفدوا الينا في هجرة عكسية كانت ضد ارادتنا وضد مصالحنا السياسية والاقتصادية وفي نهاية المطاف ضد سيادتنا ذاتها .

ونحن الآن مازلنا نصدر المواد الخام ، التي تسمى اليوم بالسلع الاساسية ، وليس لنا اليوم أية حيلة فيما يتعلق بأسعارها مثلما كنا بالأمس . ومازالت البلدان النامية تصدر الاشخاص أيضا بعضهم بطبيعة الحال لاجئون بلا مأوى وأصبحوا يعيشون على هامش المجتمع ، أما البعض الآخر فليسوا بلاجئين بل انهم غالبا ما يكونون أكثر الناس كفاءة وأفضلهم تدريبا ، ممن يتمتعون بمهارات يشتد الطلب عليها في البلدان المتقدمة النمو وتعاني البلدان النامية عجزا فيها . ولكن نظرا للظروف الاقتصادية المعاكسة لا يحصل عادة أولئك الافراد المهرة على نفس الجزاء المرتفع في بلداننا النامية . ولذلك يفلب إلا تحصل البلدان النامية في خاتمة المطاف إلا على مردود ضئيل في المدى الطويل لما تنفقه على التعليم العالي وبرامج التدريب المتقدمة . والمفارقة في ذلك أننا نجد أنفسنا أحيانا كما لو كنا نقدم المعونات للبلدان المتقدمة التي قد يكون انفاقها على التعليم - على الاساس النسبي - أقل من انفاقنا ولكنها قادرة على أن تدفع جزاء ماديا أكبر لمن تلقوا تعليمهم في مجتمعات أخرى .

وتصدر البلدان النامية أيضا شيئا آخر وهو رأس المال في شكل خدمة الدين . وقد أدت هذه الظاهرة الى اتساع الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة اتساعا كبيرا ، وأوجدت ظروفًا اجتماعية بالغة الخطورة في كثير من الدول المدينة . ولا يكاد المرء يصدق كيف لا يدرك صانعو القرارات الرئيسيون في الدول والمؤسسات المالية الدائنة مدى الخطر الماثل في هذه الحالة . ومن المفارقات أيضا أنه في حين لقي البعض تشجيعا على الاقتراض بشكل مفرط كاد يتعذر على البعض الآخر أن يحصل على أية قروض على الاطلاق .

وتجدر الإشارة الى أن الاسلوب الذي اتبع في تشجيع بعض البلدان على أن تتحمل أعباء ديون مفرطة يشبه الى حد ما الاسلوب المتبع في تشجيع الافراد على اكتساب عادات

أخرى معروفة تؤدي الى الادمان . فقد ثبتت في كلا الحالتين نفس الصعوبة في التغلب على العادات المكتسبة ، كما ان نتائجها الاجتماعية ليست أقل قسوة .

وليس الدافع الى ما أدلينا به من ملاحظات هو شعور بالمرارة أو الحقد أو الرغبة في القاء التهم . ونحن لا نعرف حلولا سهلة ، لكننا نعتقد أنه لا يمكننا أن نواجه المستقبل كما ينبغي دون أن نفهم الماضي . ولن نستطيع أن نعمل على إيجاد حلول إلا عندما نعرف الأسئلة التي ينبغي الرد عليها .

لقد فجع العالم للكوارث الطبيعية التي وقعت مؤخرا والتي جلبت على شعوب جامايكا والمكسيك وبنغلاديش والهند الموت والدمار والمزيد من المشاق . وقد حُشدت المعونات الانسانية للتعجيل بالخروج من تلك الحالة ، غير أننا نتساءل مرة أخرى : لماذا ينتظر العالم حتى تحل الكارثة قبل أن يهب لنجدة أكثر الشعوب تأثرا ؟

ان الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الاغذية والزراعة ، تفضل بعمل ممتاز في حدود الموارد المتاحة لها . كما أن الكثير من المنظمات الاجتماعية والخيرية الخاصة تلتزم التزاما راسخا بعملية التنمية وتشارك فيها مشاركة فعالة . لكن الظروف البيئية والمناخية المناوئة ، وكذا حماقات البشر ، تقف لها بالمرصاد ، ولا تنثنى بسهولة عن النيل من الجهود الرامية الى تحقيق حياة أفضل في كل ركن من أركان العالم .

ومن ثم ، تضم حكومتي صوتها الى من يدعون الى قدر أكبر من التعاون الدولي فيما تفضل به الأمم المتحدة من أنشطة انمائية وجهود غوثية في حالات الكوارث . كما نضم صوتنا الى من ينادون بإنهاء سباق التسلح والاتجار في الاسلحة ، والى من يعملون بلا كلل لوضع حد للاتجار في المخدرات وما يترتب عليه من آثار اجتماعية مدمرة .



إننا نرحب بالمبادرات التي ترمي الى دراسة ومعالجة التهديد الخطير الذي يتهدد الحياة على هذا الكوكب نتيجة لتدمير طبقة الاوزون الواقية . ويبدو أنه ما من مسألة ستكون أكثر أهمية للبشرية من هذه على مدى السنوات القادمة . وتنعكس خطورة هذه المسألة في حقيقة أنه حتى في هذا الوقت الذي نجتمع فيه هنا ، يجري إطلاق مزيد من الكلورين والمواد الكيميائية الأخرى في أجوائنا ، وهو ما لا بد أن يؤدي الى مزيد من استنزاف طبقة الاوزون حتى القرن القادم .

إننا نؤمن بأن الجنس البشري قد وهب درجة عالية من الذكاء وقدرًا كبيرًا من العواطف . إلا أننا نستخدم هذه النعمة أحيانًا على نحو تبدو فيه وكأنها لعنة على إخواننا من البشر .

لقد اخترعنا أسلحة دمار شامل مرعبة تتراوح من مخزونات ضخمة للأسلحة التقليدية ، الى عوامل كيميائية وبيكتريولوجية وأجهزة نووية . ولسوء الطالع ، فإن الذين لديهم هذه الأسلحة نادرًا ما يكتفون بمجرد اختراعها وامتلاكها .

إن استخدام أدوات الموت هذه كان على الدوام أكثر فصول التجربة الإنسانية مدعاة للحزن . وينبغي للمجتمع الدولي اليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، أن يتكلم بصوت واحد عال وواضح ضد تصنيع وتكديس واستخدام جميع أدوات الرعب الغظيمة هذه . ولن يؤدي إخفاقنا في ذلك إلا الى مأساة إنسانية أكبر والى تمزق الخيط الذي يجمعنا معًا تمزقًا لا يمكن إصلاحه .

وقد أعربنا أثناء المناقشة العامة في العام الماضي عن حزننا إزاء الصراع الطائفي الذي ينشر وباءه في كل زاوية من زوايا المعمورة . ويبدو لسوء الحظ أن الوباء قد زاد حدة خلال العام الماضي . ومرة ثانية ، لا داعي لذكر الأسماء أو التواريخ أو الأماكن ؛ فنحن جميعًا نلّمُ بها بمرارة . كما أننا لا نود أن نفرّد بلدًا بعينه أو منطقة بعينها بالذكر ، إذ أن المشكلة مشكلة عالمية .

ومرة أخرى ، نلاحظ أن كثيرًا من هذه الصراعات الطائفية أو العرقية تضرب بجذورها في التاريخ الاستعماري ، الذي كانت الممارسات الاستعمارية خلاله غالبًا

ما تحابي مجموعة عرقية على حساب غيرها . إلا أن بعض الصراعات الطائفية أو العرقية القائمة اليوم تعود إما الى ما قبل التاريخ الاستعماري ، أو أنها لا تمت له بأية صلة كانت . وهي بالاحرى نتاج عداوات قديمة وتناحر ينبغي لجميع الحكومات أن لا تقبل به في عالمنا المعاصر .

وعلى حين أننا نشعر بالقلق إزاء تزايد هذه الصراعات وانتشارها ، إلا أننا متمسكون تمسكا تاما بالمبادئ الراسخة لعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة معترف بها دوليا .

ونحن ندرك أن مناوشين من الداخل والخارج لحكومات معينة يعمدون من وقت لآخر ، أو يساعدون على ، إذكاء نار الصراعات الطائفية أو العرقية . إلا أن هذا لا يعني أنه ينبغي لنا أن نفلق أعيننا أو آذاننا ونتظاهر بأن المشكلة غير موجودة . إن هذه مشكلة رئيسية ومن المرجح أن تزداد سوءا ما لم تتحلّ دول العالم بقيادة أخلاقية قوية .

ويتطلع الكثيرون في العالم الى الأمم المتحدة للقيام بهذا الدور . وبصورة عامة ، فإننا لم نخفق في ممارسة هذا الدور القيادي على نحو مسؤول . إلا أن موضوع العلاقات الطائفية أو العرقية بشكل عام موضوع نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس إزاءه قيادته الأخلاقية عن طريق المثل والقوة . ويؤسفنا أن نلاحظ أن ما من منطقة في العالم ولا من بلد في أي مكان يتمتع بحصانة تامة من هذه المشكلة . فحتى أكثر البلدان وأكثرها غنى في العالم المتقدم ترتب عليها أن تواجه هذه المشكلات الصعبة ، وهي لا تزال تواجهها اليوم . إن الذين يواجهون هذه المشكلة بكل صراحة سيحرزون أفضل تقدم في إجثاش المخاوف العرقية وتحسين العلاقات الإنسانية .

وبالنسبة للبلدان النامية ، فإن إخفاقنا في الاعتراف بتلك المشكلة لن يسفر إلا عن عواقب وخيمة للغاية . إننا لا نريد أن نرى مجتمعا قد قطعت أوصاله ، ولا بلدا قد جُزئ ، ولا شعبا قد شرد ، أو حرم من حقوقه الشرعية ، ولا حكومة مُحرّجة . وإنما نحن نود أن نشجع الشعوب في كل مكان على احترام ثقافات الآخرين وعاداتهم وتاريخهم ،

وأن نُشجع العمل على تفهم أكبر لما أشاع الفرقة بين الناس في الماضي ولما يمكن أن يوحدهم في المستقبل ، وأن نرى توافق آراء دولي عريض يناشد وضع نهاية للصراع بين الطوائف ، وتحسين العلاقات فيما بين المجموعات العرقية ، وينادي بتقدم اجتماعي وتنمية اقتصادية للجميع في كل زاوية من عالمنا .

وقد يكون تصورنا هذا حلما . إلا أنه حلم نعتز بامتلاكنا له وبامتلاكه لرؤيانا . ونتمنى أن يشاطرنا الآخرون هذا الحلم وأن يكونوا على استعداد للانضمام إلينا لمساعدتنا في تحويله إلى حقيقة . فما الذي يمكن أن يكون أكثر اتساقا من ذلك مع المُثل التي تجمعننا معا ؟ ما الذي يمكن أن يكون أكثر إتساقا مع بياناتنا المتعلقة بشرور الفصل العنصري وغيره من أشكال العنصرية التي تتبناها الدولة ؟ وما هي الطريقة الأفضل للاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ؟

واختتم كلمتي بالتعبير عن تقديرنا لجهود سعادة السيد بيتر فلورين ، ممثل جمهورية المانيا الديمقراطية ، ورئيس الدورة السابقة للجمعية العامة ، ولجهود أميننا العام ، سعادة السيد خافيير بيريز دي كوييار . فتفانيهما وصبرهما ونجاحهما الذي أحرزاه نيابة عنا ، ساعدت جميعها بطرق عديدة على جعل المستقبل أنصع مما كان عليه قبل سنة خلت .

وإن منح جائزة نوبل للسلام مؤخرا للأمم المتحدة على عملياتها لحفظ السلام لهو اعتراف مناسب جدا بأن الأمين العام ، من خلال جهوده التي لا تكل وبمساعدة الأمانة القديرة التي ينبغي لنا أن نعتز بها ، قد نجح مؤخرا في فتح الباب قليلا على ممر طويل للسلم والعدالة والوثام .

والآن ، ينبغي أن نبذل ، نحن أمم العالم ، قصارى جهودنا لكي نقوم بدورنا بفتح الباب أكثر من ذلك وباتخاذ الخطوة الهامة التالية . وتقع على عاتقنا مهمة اجتياز ذلك الباب والبدء سويا في المسيرة الطويلة عبر هذا الدرب يدا بيد . فلنستمد قوتنا من وحدتنا . ولنستمد شجاعتنا من ادراكنا ان مصيرنا مشترك إذا ما فشلنا أو تعثرنا . ولنكن أمم متحدة حقا في أهدافنا ومقاصدنا .

السيد كرافيتسي (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : أود أن أتقدم عن طريقكم ، يا سيدي ، للسيد دانتي كابوتسو بتهانئنا على انتخابه لذلك المنصب الهام منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين ، وبتمنياتنا المخلصة لنجاحه الكامل في الاضطلاع بمهامه ومسؤولياته الصعبة .

وأود أن أشيد بالسيد بيتر فلورين ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية لقيادته القديرة لأعمال الجمعية العامة أثناء السنة الماضية .

إن المناقشة العامة تجرى منذ ما يقرب من أسبوعين . وهناك سمة واحدة مشتركة بين النتائج المختلفة والمتنوعة والتقديرات التي خلصت اليها الوفود في كلماتها التي تصف العلاقات الدولية الراهنة وهي أن مستوى تلك العلاقات يتسم بالتشجيع على إحراز نتائج جديدة واقعية وإيجابية . ذلك أن الجهود المشتركة قد أوجدت الشروط الضرورية الأولية اللازمة للحد من سباق التسلح والتقليل من التهديد بنشوب حرب نووية وتسوية المنازعات الاقليمية التي طال أمدها .

إن الإرادة والاستعداد لدى الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة للبدء في نزع السلاح النووي الحقيقي لهما أهمية قصوى .

إن التقدم في مجال نزع السلاح النووي أعطى بغير شك قوة دفع لوضع تدابير محددة للحد من وسائل الحرب الأخرى والقضاء عليها . ومن المستحيل أن ننكر العلاقة بين نزع السلاح وتعزيز الأمن الدولي . إن التفكير السياسي الجديد يصبح على نحو متزايد الواقع المسيطر على عالم اليوم ، وأخذ يمضي قدما الى الأمام عبر حواجز الشك والعداء .

وفي خطاب أمام دورة مجلس السوفيات الأعلى في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ ، قال ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفياتي ورئيس الهيئة الرئاسية لمجلس السوفيات الأعلى :

"إن سياستنا في الشؤون الدولية واضحة . فهي ترمي الى القضاء على التهديد بنشوب كارثة نووية ، وتطبيع العلاقات الدولية ، واقامة علاقات متكافئة تقوم على المصالح المتبادلة بين بلدان وشعوب العالم ، وتحقيق تعاون واسع النطاق في مختلف المجالات وكفالة حق كل شعب في اختيار مستقبله بحرية ... ومنوامل السير على هذه السياسة ، ولن نحيد عنها" .

وبينما نؤكد على أهمية التعايش السلمي باعتباره أسس مبدأ عالمي يكفل تحقيق التقدم للبشرية عن طريق الأمن ، فإننا نعتقد أن تدويل جهود الدول التي تواجه تحديات عالمية وتوحيد قواها من أجل حماية القيم الإنسانية المشتركة يشكلان دعامة أخرى من دعائم الأمن العالمي . إن العمل إنطلاقاً من مواقف المنطق والواقعية والنضال باستمرار للتوصل الى حلول مقبولة بوجه عام ، مهما بدا ذلك صعباً هما من حتميات عصرنا . وإن تعدد المصالح ، ومبدأ حرية الاختيار وأولوية القيم الإنسانية المشتركة وسيادة القانون الدولي أمور لا يمكن تجاهلها في الشؤون الدولية .

وبهذا المعنى ، لا يمكن أن تكون الأهمية التي تمثلها الأمم المتحدة من قبيل المبالغة . وعلى مدى حياة المنظمة دأبت جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على تأييد إضطلاعها بوظائفها في حفظ السلم والأمن على أكمل وجه على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .

ويرى وفدنا أن دور الأمم المتحدة وسلطتها اللذين تعززا سيجعلان من الممكن التحرك بنجاح نحو نظام شامل للأمن الدولي ، مما يتيح عملية تدريجية لنزع السلاح وإضفاء الصبغة الديمقراطية والإنسانية على العلاقات الدولية وتحقيق أمن الدول على أساس التفاعل السياسي والامتثال بلا شروط للالتزامات الدولية في كل المجالات - العسكرية والسياسية والاقتصادية والبيئية والإنسانية . وينبغي وضع نظام شامل للأمن الدولي على أساس ميثاق الأمم المتحدة ومع الامتثال الكامل لمبادئه .

وتشهد المناقشات المستفيضة لهذه المشكلات في الأمم المتحدة على أهمية هذه المشكلات وطابعها الملح . ولا يعد المفهوم الذي اقترحته البلدان الاشتراكية مفهوما دوغماتيا . فنحن على استعداد لتقبل جميع المقترحات البناءة حول هذا الموضوع من جانب أي دولة .

ويعتقد وفد أوكرانيا أن الدورة الثالثة والأربعين للجمعية العامة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في مناقشة جادة لمفهوم الأمن الشامل . ونأمل في أن هذه الدورة تستعد من سعيها من أجل التوصل الى نهج مشتركة بين الدول فيما يتعلق بجوانب محددة للأمن العالمي . والهدف من ذلك هو زيادة فعالية الأمم المتحدة وهيئاتها الرئيسية وتعزيز دور الأمين العام للأمم المتحدة ، ضمن أمور أخرى ، فيما يتعلق بتسوية المنازعات بين الدول عن طريق المفاوضات والمساوي الحميدة والوساطة ، والاستفادة الأفضل من المراقبين العسكريين وقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم . وينبغي تطوير نشاط الأمم المتحدة في هذا المجال وتوسيع نطاقه . وقد تلقينا بارتياح كبير نبأ منح جائزة نوبل للسلام لقوات الأمم المتحدة لصيانة السلم . ونعتمد أن تلك القوات ستبقى دائما جديرة بهذا الشرف وهذه الثقة .

ونحن مقتنعون إقتناعا راسخا بأن الأمم المتحدة ينبغي أن تقوم بدور فعال في تقدم البشرية نحو عالم خال من الأسلحة النووية وخال من العنف . ومن الضروري أن نضمن من الناحية العملية أن الأمم المتحدة وهيئاتها ستكون فعالة في القيام بوظائفها في صيانة السلم والأمن . ونحن نرى أن الظروف السياسية مهيأة الآن لتحقيق إمكانيات الأمم المتحدة في إقامة السلم بها يتفق مع ما جاء في ميثاقها .

إن الطريق الرئيسي لضمان الأمن الشامل يمر عبر نزع السلاح . ونحن نلاحظ ، كبادرة ايجابية للغاية ، ذلك التفهم الناشئ للحاجة الى إيجاد نهج شامل إزاء قضايا نزع السلاح ، نهج يجمع بين تعزيز الثقة وإيجاد آلية فعالة للتحقق الى جانب إعداد برامج واقعية لخفض أنواع معينة من الأسلحة والقضاء عليها على أساس من توازن المصالح بدلا من توازن القوة .

(السيد كرافيتس ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

إن نزع السلاح النووي أهم جزء في عملية نزع السلاح . ويعدّ التوصل إلى عقد اتفاق مبكر بشأن خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بنسبة ٥٠ في المائة من التدابير الملحة اللازمة لتحقيق هذه الغاية . وهذه بلا شك مشكلة غير بسيطة . بل هي ، على الأرجح ، أكثر المشاكل تعقيدا في ميدان السياسة العالمية في مرحلة ما بعد الحرب . غير أنه يمكن إبرام المعاهدة في المستقبل القريب إذا ما أظهر الجانبان كلاهما الإرادة السياسية اللازمة .

وينبغي للمجتمع العالمي أن يركز جهوده على جعل نزع السلاح النووي عملية مستمرة يتسع نطاقها وتزداد عمقا على نحو مطرد . إن الجهود المتضافرة لكل الدول هي وحدها الكفيلة بالإزالة الكاملة للأسلحة النووية وضمان عدم ظهورها مرة أخرى على الإطلاق . ونحن نعتقد انه ينبغي ، تحقيقا لهذه الغاية ، الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانات الأمم المتحدة ، وخاصة إمكانات مجلس الأمن ، والانتفاع بشكل أفضل من كل الآليات التفاوضية القائمة ، ومنها تلك الهيئة بالغة الأهمية : مؤتمر نزع السلاح .

وعمليا ، من الضروري التركيز على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن المشاكل الرئيسية المتعلقة بوقف سباق التسلح ، ولاسيما القرارات التي اعتمدت بتوافق الآراء . ويتفق وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية مع كثير من الأفكار التي وردت في تقرير الأمين العام بشأن أعمال المنظمة في ١٩٨٨ ويرى أن مما يتسم بأهمية خاصة ملاحظته التي جاء فيها أن الدول العظمى

"... تحتاج ... لإظهار إحساسها بالرغبات التي يعرب عنها معظم الدول

الأعضاء . " (A/43/1 ، ص ١٠)

إن الغاية النبيلة المتمثلة في تخليص البشرية من أسلحة التدمير الشامل ستظل حلما أجوف ما لم يحظر وضع الأسلحة في الغضاء الخارجي حظرا فعلا . لذا ، لا يمكن قبول أية محاولات للتدليل على أن هناك حاجة إلى مبادرة الدفاع الاستراتيجي ، سواء من وجهة نظر أخلاقية أو من وجهة نظر متعلقة بتعزيز الأمن . وقد قيل الكثير من فوق هذه المنصة وفي محافل أخرى بشأن طابع تلك المبادرة غير الدفاعي والمزعزع للاستقرار وعن مخاطرها الجسيمة على البشرية بأسرها .

إن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تعتقد أن الالتزام بأحكام معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، بصيغتها التي وقّع عليها في ١٩٧٢ ، والالتزام بعدم الانسحاب منها لفترة محددة يضمنان الاستقرار العالمي ، ويوفران الحل الناجح لمشاكل الأسلحة الاستراتيجية الهجومية ، ويوجدان قدرا أكبر من الأمن الدولي . ومن المهم أن يتجلى هذان الأمران في الاتفاق الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في جنيف ، مراعاة للالتزام الصارم باتفاق التفاهم الذي عُقد في واشنطن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ .

ونحن نحبذ أيضا استكمال المفاوضات الثنائية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة بجهود فعالة على المستوى المتعدد الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح من أجل منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . إن المصالح المتعلقة بالأمن المشترك تلمي اليوم أن نعمل بنشاط من أجل التوصل إلى اتفاقات لحظر كل الأسلحة المضادة للتوابع ، ولضمان حماية التوابع الأرضية الاصطناعية ، وإقامة نظام دولي للتحقق من عدم وزع أي نوع من الأسلحة في الفضاء الخارجي .

وفي الوقت نفسه ينبغي أن تُنشأ ، في إطار الأمم المتحدة ، آليات دولية بوسعها أن تعالج قضية التعاون المتعدد الأطراف في الفضاء الخارجي على وجه التحديد . ولقد طُرح عدد من المبادرات في هذا الصدد ، وتتمثل المهمة الآن في إنشاء هذه الآليات . ويستحق الاقتراح الداعي إلى إقامة مركز للتعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي ، استنادا إلى محطة الرادار كراسنويارسك ، أن يولى عناية خاصة .

إن فرض حظر على التجارب النووية يمثل جانبا رئيسيا من جوانب نزع السلاح النووي . ومن الضروري اتخاذ خطوة حاسمة أخرى للتوصل إلى اتفاق بشأن الحظر الشامل والكامل للتجارب . وإذا ما استكملت المفاوضات الجارية بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية بالجهود اللازمة على المستوى المتعدد الأطراف في إطار مؤتمر نزع السلاح ، فبوسع هذا التضافر في الجهود أن يقربنا



كثيرا من وضع اتفاق يحقق مصالح البلدان كلها . ويعتقد وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن الجمع بين الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف على هذا النحو سيغضي إلى حل مبكر وناجح لهذه المسألة الهامة .

يجب ألا تستخدم الذرة إلا في الأغراض السلمية وحدها . إن البلدان الاشتراكية هي التي اقترحت مفهوم استخدام الطاقة النووية لصالح البشرية رفضا منها للتهديد النووي . وقد عُرض ذلك الاقتراح في أكثر أشكاله تركيزا في البرنامج الخاص بإنشاء نظام دولي للتنمية الآمنة للطاقة النووية ، الذي طرحه الاتحاد السوفياتي . ومن شأن تنفيذ ذلك البرنامج أن يعزز التعاون الدولي الاوثق في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بطريقة أكثر منهجية وجدية . ويعتقد وفد أوكرانيا أن من المهم في هذا السياق زيادة دعم الصكوك الدولية ذات الصلة الموجودة بالفعل ، إلى جانب تطبيق معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تطبيقا صارما .

لقد اقترب المجتمع الدولي من حسم المسألة الحيوية الخاصة بإبرام اتفاقية عالمية بشأن الحظر الكامل والشامل للأسلحة الكيميائية والقضاء عليها . وتمثل هذه المسألة أحد الاهداف ذات الاولوية في ميدان نزع السلاح . فمن شأن إزالة الاسلحة الكيميائية أن تشكل إسهاما حقيقيا في ضمان أمن حقيقي ومتكافئ للدول . ويأمل وفد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن توجه الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين جهود المتفاوضين صوب الانجاز المبكر لصياغة الاتفاقية وأن تعزز معارضة الاسلحة الكيميائية واستعمالها .

ولن تكون عملية نزع السلاح في رأينا مجدية إذا ما تواكب مع إزالة بعض أنواع من الاسلحة اتخاذ الخطوات في الوقت نفسه لحشد القوة العسكرية أو لتطبيق ما يسمى بالتدابير التعويضية . فذلك أمر يتعارض مع قواعد المنطق . ولذا فإننا ، إلى جانب إعطاء الاولوية لإزالة الاسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل - وهذا أمر مفهوم بداهة - نحبذ إجراء تخفيضات كبيرة في الاسلحة والقوات المسلحة التقليدية .

وقد صيغ موقف البلدان الاشتراكية بشأن هذه القضية ، من حيث المبدأ ، في بودابست منذ فترة بعيدة ترجع إلى ١٩٨٦ . وقد استُكمل هذا الموقف وأصبح أكثر تحديدا في اجتماع عقده مؤخرا في وارسو اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاعضاء في منظمة معاهدة حلف وارسو . وتؤكد الوثائق الصادرة عن ذلك الاجتماع على أن مصالح الأمن الاوروبي والأمن المشترك تجعل من الضروري التحرك صوب إجراء تخفيضات كبيرة في القوات المسلحة والأسلحة التقليدية في أوروبا من المحيط الاطلسي إلى جبال الأورال . ويمكن ، خلال هذا العام ، إجراء مفاوضات في هذا الشأن ، يجب أن يتمثل هدفها الرئيسي في إجراء تخفيضات جذرية في الامكانيات العسكرية لكلا الحلفين ، وإيجاد حالة في القارة لا تحتفظ في ظلها بلدان منظمة حلف شمال الاطلسي وبلدان منظمة معاهدة حلف وارسو إلا بالقوات والوسائل اللازمة للدفاع ، وهي قوات ووسائل لن تكون كافية لشن هجوم مباغت أو للقيام بعمليات هجومية .

وكلما أصبحت عملية نزع السلاح واقعا ملموسا وجب إيلاء المزيد من الاهتمام لآليات التحقق ، بوصفها وسيلة حيوية لكفالة الأمن . وفي الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرومة لنزع السلاح ، طرح عدد من البلدان الاشتراكية اقتراحات محددة لوضع إجراءات دولية واسعة النطاق للتحقق ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، لمراقبة الالتزام بالاتفاقات ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، والحد من الأسلحة ، واستعراض الحالة العسكرية في مناطق الصراع . وينبغي ، في رأينا ، أن نشرع على الفور في وضع الحدود الثابتة الرئيسية لآلية التحقق المقبلة .

إن الثقة والانفتاح عنصران رئيسيان لإيجاد الأمن في الميدان العسكري . ومن الضروري تعزيز الانتقال من تطبيق التدابير الفردية لبناء الثقة والانفتاح إلى انتهاج سياسة واسعة النطاق في هذا المجال . وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية نداء الجمعية العامة الداعي إلى ضمان نشر المعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية على أوسع نطاق ممكن . وقد آن الأوان للبدء ، في إطار الأمم المتحدة ، في وضع المعايير وتعيين الحدود الثابتة الموضوعية الكفيلة بضمنان الانفتاح وبالتالي تسهيل عملية نزع سلاح حقيقية .

ونحن نؤيد نزع السلاح تأييدا تاما ، ونؤمن بأن نزع السلاح ستكون له نتائج ملموسة بالنسبة للبشرية جمعاء ، وأنه سيساعد - بين أمور أخرى - على تحرير موارد مادية وفكرية هائلة لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

إن إيجاد حلول للصراعات الإقليمية مسألة ذات أولوية قصوى . وهي موضع اهتمام كامل من قبل منظماتنا ، ويسعدنا أن نلاحظ أنه قد حدث في الأشهر الأخيرة تحرك إيجابي في بعض هذه المجالات .

وقد تحققت انطلاقة حقيقية في حسم المشكلة الأفغانية ، ووضعت سابقة تتجاوز بكثير إطار هذه القضية . فلقد تعززت هيبة الأمم المتحدة على نحو كبير ، كما قوام الدليل على فعاليتها وقدرتها على تسوية الصراعات الإقليمية .

ويجب أن تلتزم جميع الأطراف التزاما دقيقا بأحكام اتفاقات جنيف التي وضعت تحت إشراف الأمم المتحدة . ومن المعروف أن الاتحاد السوفياتي يمثل لهذه الاتفاقات امتثالا كاملا . ونتوقع من الآخرين أن يفعلوا نفس الشيء . والأمم المتحدة - وبصفة خاصة الدورة الحالية للجمعية العامة - مطالبة بأن تؤدي دورا هاما في الوصول إلى حل شامل وكامل للمشكلة الأفغانية .

إن حرب السنوات الثماني المأسوية المدمرة التي دارت بين إيران والعراق قد توقفت ، إذ أمكن بفضل جهود الأمم المتحدة وأمينها العام وأعضاء مجلس الأمن البدء في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ويحدونا الأمل في ألا ينظر شعب بغداد أو طهران في أي وقت بعد الآن إلى السماء في خوف أو أن يسمع أصوات انطلاق المدافع ، كما نأمل ألا تتعرض الناقلات بعد الآن للاشتعال وألا يصبح الصيادون والركاب الأبرياء ضحايا لتركيز القوات البحرية في مياه الخليج الفارسي . وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترحب بما أبدته الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن من استعداد للإسهام في تسوية الصراع بواسطة الأمين العام للأمم المتحدة .

لقد تم إحراز تقدم ملموس في تسوية الحالة المحيطة بكمبوتشيا ، على أساس المقترحات الواقعية المحددة التي قدمتها حكومات كل من جمهورية كمبوتشيا الشعبية الديمقراطية ، وجمهورية فييت نام الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،

(السيد كرافيتس ، جمهورية  
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

واندونيسيا ، وغيرها من أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وكلها مقترحات ترمي إلى تحقيق تسوية سياسية للصراع بروح المصالحة الوطنية . وفي هذا السياق ، يكون الاعتراف بحق شعب كمبوتشيا في أن يختار نظامه الاجتماعي والسياسي بحرية أمرا له أهمية أساسية . وعلى جميع الدول أن تعمل على تهيئة مناخ سياسي موات لاستمرار عملية التفاوض بشأن هذه المسألة ووصول المفاوضات إلى نتيجة ملموسة .

لقد طرأ بعض التغير على الحالة في الجنوب الأفريقي . وتتطلع جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية إلى إتمام المفاوضات الرباعية على نحو عاجل وفعال بغية تسوية الحالة في المنطقة . ويتعين على المجتمع الدولي أن يمارس ضغطا على نظام جنوب أفريقيا العنصري ، وأن يكفل تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، ولاسيما قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وتؤيد جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بقوة الاستئصال السريع لنظام الفصل العنصري المزري .

إن الامتثال من المجابهة إلى التسوية السياسية للصراعات بالمشاركة الفعالة للأمم المتحدة يمكن ، بل ويجب ، أن يصبح سمة هامة لآخر الثمانينات .

وفي اعتقادنا أن اعتماد إعلان بتوافق الآراء خلال هذه الدورة ، بشأن منع نشوب النزاعات والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين ، بل والقضاء عليها ، وبشأن دور الأمم المتحدة في هذا المجال يمكن أن يصبح علامة بارزة للتقدم في هذا الاتجاه .

وعلىنا في الوقت نفسه أن نلاحظ أن بعض الصراعات الإقليمية لم تمل بعد إلى مرحلة التسوية العملية ومازالت تهدد السلم والأمن الدوليين على نحو خطير . ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء الحالة في الشرق الأوسط ، إذ لا يمكن إنهاء الصراع في هذه المنطقة إلا بالوسائل السياسية . ويمكن أن يصبح المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط أداة فعالة لإيجاد تسوية في الشرق الأوسط ، ويمكن في إطاره التوصل إلى حل للمشكلة الفلسطينية الأساسية . وينبغي أن تحضر هذا المؤتمر كل الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن . ونحن نطالب المجتمع الدولي بأن يعلن - خلال الدورة الحالية للجمعية العامة - رأيه القاطع المؤيد لعقد هذا المؤتمر في موعد قريب .

وما زالت الحالة في أمريكا الوسطى معقدة ، إذ يعرقل التدخل في شؤون المنطقة الاتجاهات الإيجابية للوصول إلى تسوية سلمية على أساس الجهود التي بذلتها مجموعة كوندادورا . وقد أصبح هذا الاستنتاج معترفاً بصحته على نطاق واسع في العالم بأسره بما في ذلك الولايات المتحدة . فالمسؤولية الرئيسية عن التوترات في المنطقة تقع على عاتق الإدارة الأمريكية . وينبغي لها أن تفكر تفكيراً جدياً في هذه الحقيقة بدلاً من أن تحاضر الآخرين عن الإله الذي يجب أن يعبدوه وكيف يجب أن يُعبد . ولا بد أن تتاح لشعب نيكاراغوا الفرصة لكي يمارس حقه في أن يختار بحرية طريقه في التنمية .

ونحن ، كما كان الحال في الماضي ، نؤيد المبادرات السلمية التي تتقدم بها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية . فتتفيذ المقترحات التي عرضتها بشأن تحويل شبه الجزيرة الكورية إلى منطقة خالية من الأسلحة النووية ، والسعي إلى إجراء تخفيضات كبيرة ومتدرجة في القوات المسلحة وسحب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية من شأنها أن تسهم إسهاماً ملموساً في تعزيز السلم في شبه الجزيرة الكورية . ونحن نعارض بقوة النوايا التي تهدف إلى إدامة تقسيم كوريا .

ولم تعد هناك حاجة اليوم لإثبات أن القضاء على الأزمات القائمة والحيلولة دون نشوب أزمات جديدة ، هو المهمة التي ينبغي أن يعطيها المجتمع الدولي الأولوية العليا .

ومن الحتميات الأخرى في عصرنا الراهن الحيلولة دون حدوث تغييرات في البيئة لا يمكن الرجوع عنها والحفاظ على الموارد الطبيعية لكوكبنا للأجيال المقبلة . وقد أصبح هذا أمراً ملحاً بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره وبالنسبة لكل عضو من أعضائه على حدة . إذ أن الأرض مع الطبيعة والموارد هي تراث مشترك . ولهذا يجب على الفور تغيير طريقة السلوك والتفكير على الصعيدين الوطني والدولي من أجل حماية البيئة .

ويمكن خدمة تلك الأهداف من خلال مفهوم الأمن الأيكولوجي الدولي الذي قدمته البلدان الاشتراكية ، وهو مفهوم له توجه عملي وواضح ، ويقوم على الاستفادة من آلية الأمم المتحدة والبدء في وضع قواعد للسلوك البيئي للدول والخطوط الإرشادية الأساسية للتعاون في هذا المجال . ويحدونا الأمل في أن تقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في تعبئة جهود المجتمع الدولي لحل قضية الحفاظ على البيئة .

إن الحوار السياسي الواسع بشأن العديد من المسائل الحيوية التي تهم البشرية يؤدي إلى وجود خلفية مشجعة لتطوير العلاقات الاقتصادية الدولية . فمازالت حالة الاقتصاد العالمي غير مستقرة ، ومن مصادر القلق الشديد تفاقم الحالة الاقتصادية للبلدان النامية التي تعاني من وضعها غير المتكافئ في النظام الاقتصادي العالمي ، ومن حجم الديون الخارجية التي تزداد باستمرار .

إن وجود صعاب في العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهي صعاب تزداد تفاقمًا ، لهو دليل على أن ثمة حاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على الروابط الاقتصادية العالمية بأسرها ، وإلى إقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وإلى ضمان الأمن الاقتصادي الدولي للدول .

وفي سياق التدويل المتنامي للروابط الاقتصادية العالمية وازدياد التكافل بين الاقتصادات الوطنية ، تظهر الحاجة إلى القيام بعمل مشترك من قبل جميع البلدان والشعوب لتطوير مبادلات اقتصادية دولية مستقرة ويمكن التنبؤ بها ، بالإضافة إلى التعاون الواسع النطاق على أساس من التكافؤ والعدالة ، كي نضمن لكل البلدان أملوبًا للحياة لائقًا بالإنسان .

وتؤيد جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية تكثيف الحوار العالمي بشأن السياسات الاقتصادية في الامم المتحدة .  
وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على استعداد للتعاون بنشاط مع كل من يسعون للاسهام في إضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية وتعزيز الامن الشامل . وتتوخى عمليات البيريسترويكا - اعادة التنظيم - العميقة الجارية الآن في اوكرانيا وفي الاتحاد السوفياتي كله تكثيف أنشطتنا في السياسة الخارجية على أساس من الواقعية مع مراعاة تنوع المصالح والاولويات فيما يتعلق بالقيم المشتركة للبشر جميعا . ووفقا لما قاله فلاديمير ف . شيربتسكي الامين الاول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في أوكرانيا :

"ان للبيريسترويكا ... تأثيرا متزايدا على التطورات الجارية في عالمنا المعاصر ، وهي تهيئ في المقام الاول وضعا مؤاتيا لتعزيز الامن الدولي" .

ونأمل أن تؤيد جميع الوفود الجهود الرامية إلى بلوغ عالم يقوم على العلاقات المتحضرة والمعقولة بين الدول والشعوب . ونعتقد أن أعمال الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة ستعطي قوة دفع جديدة لتقدم الانسان صوب مستقبل أكثر أمنا ، وتساعد على تمويل الامم المتحدة إلى أداة فعالة للسلم .

السيد جونسون (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم ليبيريا

- رئيسا وحكومة وشعبا - أتوجه إليكم بأحر التهاني على انتخابكم رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . ان ما تتمتعون به من خبرة واسعة ومهارات دبلوماسية معروفة للجميع ليؤكد لنا أن هذه الدورة ستمكن تحت قيادتكم من تحقيق نتائج ايجابية للغاية . وبوسعكم أن تعولوا على التعاون والدعم من وفد ليبيريا في الشهور القادمة ، كما هو معتاد .

واسمحوا لي أيضا أن أتقدم بالشكر والتقدير اللذين يستحقهما عن جدارة سلفكم السفير بيتر فلورين ، ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الذي أدار شؤون الدورة الثانية والاربعين بكفاءة وتميز بالغين .

وبالمثل لابد من اشادة خاصة بأميننا العام الموقر لما يتحلي به من شجاعة ومهارة في عمله في خدمة المجتمع الدولي . وستواصل حكومتي بذل قصارى جهدها لمساعدته في تعزيز مصداقية الامم المتحدة وضمان نهوضها بولايتها .

وأخيرا ، اسحوا لي بأن أنوه بشكل خاص بالفرص التي تتيحها لنا الدورات السنوية للجمعية العامة لكي نجري مشاورات مثمرة شائبة ومتعددة الاطراف بشأن المسائل التي تهمنا جميعا .

لقد أدت التجارب المأساوية الناجمة عن حربين عالميتين والخطر الداهم باحتمال وقوع كارثة نووية ، إلى جعل السعي من أجل تحقيق السلم والتنمية الشاغل الرئيسي لعصرنا هذا . وقد حددت المبادئ والمثل التي يمكن بها تحقيق السلم والتنمية تحديدا كاملا في ميثاق الامم المتحدة وقرارات الجمعية العامة .

واسترشادا بتلك المبادئ والمثل فإننا ما فتئنا نأتي إلى هذه الجمعية على مدى الأعوام الثلاثة والاربعين الماضية بمشاكل ومنازعات وأفكار شتى . وهنا نناقش القضايا ، ونتدارس المشاكل وحلولها الممكنة ، ونعرب عن احباطاتنا وتطلعاتنا على حد سواء .

وبالرغم من ميولنا المتباينة واختلافاتنا الثقافية والاقتصادية والايديولوجية فقد اعترفنا دوما بالاهمية المستمرة للأمم المتحدة في السعي من أجل إحلال السلم والأمن وتحقيق التنمية ، وأعلنا ذلك في مناسبات كثيرة . وعلى ضوء هذه الخلفية ، سيقوم وفد بلدي عند تطرقه إلى المسائل المحددة المعروضة على الجمعية العامة بالتشديد المتجدد على ضرورة تعزيز دور الحوار والتضامن من أجل تحسين أحوال بني الانسان .

ويرحب وفد بلدي ببوادر السلم التي بزغت عشية بدء الدورة الثالثة والاربعين وأعطت المجتمع الدولي أملا جديدا في فعالية التعددية في حسم الصراعات .

وفي هذا الصدد نحيط علما مع الارتياح باتفاق السلم فيما يتعلق بأفغانستان ، الذي وقع في نيسان/ابريل الماضي والذي ييسر انسحاب القوات الاجنبية من ذلك



البلد . كما أننا نشيد بقبول ايران لاحكام قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) الذي أدى إلى وقف القتال في منطقة الخليج الفارسي وجعل بالامكان إجراء محادثات السلم الجارية بين العراق وايران تحت رعاية الامم المتحدة . ويسعدنا كذلك أنه أمكن بفضل وساطة الأمين العام والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية أن يتفق المغرب وجبهة البوليساريو على إجراء الاستفتاء الذي يمثل خطوة هامة صوب حسم مسألة الصحراء الغربية . وعلاوة على ذلك ، نلاحظ إن المفاوضات بين الطائفتين في قبرص تسير بخطى مرضية تحت رعاية الامم المتحدة أيضا .

ولا بد لنا في هذا السياق من أن نشني على اللجنة الخاصة بجائزة نوبل لقرارها الحكيم بمنح جائزتها للسلام لعام ١٩٨٨ إلى قوات الامم المتحدة لحفظ السلم . ونهني الأمين العام على هذا الانجاز . وفي نفس الوقت ، يناشد وفد بلدي جميع الاطراف المعنية أن تواصل العمل متعاونة من أجل التوصل إلى حسم نهائي لكل هذه المشاكل . بيد أنه ينبغي لنا أن نقاوم كل إغراء يهدف إلى جعلنا نشعر بالرضاء الذاتي بسبب تلك النتائج الناجمة . فجدول أعمالنا الحالي لا يزال يحتوي على عدد من المسائل التي لم تحسم بعد والتي يتعين أن تحظى بالاهتمام العاجل من هذه الجمعية العامة .

فعلى الرغم من الجهود الطيبة التي بذلتها البلدان الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، لا تزال التسوية الدائمة والعادلة للنزاع بشأن كمبوتشيا بعيدة المنال . لذلك ، فإننا نؤيد اجتماع جاكارتا غير الرسمي الذي يسعى إلى جمع كل الاطراف المعنية في محاولة لحسم مشكلة كمبوتشيا . ولا بد لاي تسوية شاملة لهذا النزاع من أن تأخذ في حسابها ممارسة الشعب الكمبوتشي لحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره بمنأى عن أي تدخل أجنبي .

وفيما يتعلق بمسألة كوريا فإن وفد بلدي يبحث على التعجيل بهذال الجهود الرامية للتوصل إلى حوار مثمر وبناء في شبه الجزيرة . ويشكل الإعلان الخاص الذي أصدره الرئيس روه تاي وو في شهر تموز/يوليه ١٩٨٨ ، من أجل تعزيز الشعور بالكرامة

والرضاء على الصعيد الوطني خطوة ايجابية صوب تخفيف حدة التوتر من شأنها أن تساعد على توحيد شطري كوريا بالوسائل السلمية .  
ونحن نهنئ حكومتنا وشعبنا جمهورية كوريا وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء القطرين . ونتمنى لهما مستقبلا مشرقا ومزدهرا وأن يحققا الوحدة والسلام والاستقرار في أقرب وقت .

وفي أمريكا الوسطى لم تثمر خطط السلام المتنوعة التي اقترحتها بلدان الاقليم النتائج المرجوة . ولهذا يأمل وفدي أن يمكن ترك شعب أمريكا الوسطى ليختط مساره بنفسه إلى استعادة السلم ، وتعزيز الديمقراطية ، ودعم الوحدة الاقليمية ، والتعاون الاقتصادي .

إن مأساة لبنان فصل أليم في أزمة الشرق الاوسط . وهو بلد تتمتع معه ليبيريا بعلاقات الصداقة عبر السنين . لقد كان لبنان بلدا مزدهرا ، أصبحت تعصف به اليوم سنوات من صراع أهلي لا يتوقف ، وقد تفاقم الأمر بتدخل خارجي لا مبرر له . لهذا فإننا نحث على احترام سلامة لبنان الاقليمية وسيادته وعلى ضمان استقلاله ، ووضع حد للعنف ، وانسحاب كل القوات الاجنبية من أراضيه .

ومنذ دورة الجمعية العامة الاخيرة قبل عام ، تفاقت أزمة الشرق الاوسط بشكل ملحوظ على الرغم من مبادرات السلام المختلفة . ونحن نناشد اسرائيل في هذا السياق أن تمارس ضبط النفس في إحلال القانون والنظام في الأراضي المحتلة . ولا تزال حكومتي ترى أن التسوية العادلة الدائمة للصراع في الشرق الاوسط يجب أن تأخذ في الاعتبار حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، وكذلك حق كل دول المنطقة ، ومنها اسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

ونحن نكرر الدعوة في هذا الصدد إلى عقد مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط ، بمشاركة كافة الاطراف المعنية على قدم المساواة ، ومنها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني . ومن شأن هذا المؤتمر أن يعزز بالتأكيد عملية السلام في المنطقة .

ومنذ أيام قليلة تحدث الجنرال موسى تراوري رئيس مالي ، والرئيس الحالي لمنظمة الوحدة الافريقية أمام الجمعية العامة ، موضحا في بلاغه موقف افريقيا بشأن عدد من المسائل الهامة ، ومنها مسألة الجنوب الافريقي المحيرة .

ويود وفدي في هذا الصدد أن يشدد على قلقه البالغ لان نظام الاقلية العنصرية في بريتوريا ، الذي يساعده ويحفزه المتواطئون معه ، يواصل تحدي الارادة الجماعية

للمجتمع الدولي بدون عقوبة ، بتجاهله المارخ للحقوق الاساسية للاغلبية السوداء في أرضها . فضلا عن هذا ، فانه لا نزاع في الحقيقة التي مؤداها أن المعاملة البالغة القسوة والمهانة التي يلقاها السود في جنوب افريقيا تحمل شيئا مزعجا ومفرعا بالممارسات النازية . وقد اعتقل نظام بريتوريا الوحشي القاسي حتى الآن مئات ، بل آلاف ، الاطفال ، واخضعهم للتعذيب المنتظم بل وللإبادة الجماعية . وإن التقارير عن الفظائع التي يرتكبها هذا النظام لا تترك لدى حكومتي شكاً في أن المجتمع الدولي لم يقم بما فيه الكفاية للقضاء على الفصل العنصري .

لقد ترسخت سياسة الفصل العنصري لنظام الاقلية العنصرية إلى درجة لم تعد تنفع معها أية وسيلة سلمية تقصر دون فرض العقوبات الالزامية الشاملة بمقتضى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لاستئصال ذلك النظام وانقاذ البلاد من حمام دموي حتمي . أما أولئك الذين يحاولون بقولهم إن العقوبات لن تجلب سوى المصاعب على السود في جنوب افريقيا ، وعلى دول خط المواجهة ، فهم إما مناهضون ببساطة لتطلعات الشعوب السوداء ، أو أنهم لا يهتمهم شيء سوى استثماراتهم وأرباحهم . ولا شك في أن الرفض المستمر للفصل العنصري من جانب السود في جنوب افريقيا قد برهن على أنهم على الأقل يفضلون المصاعب في ظل الحرية على الرخاء في ظل قيود الفصل العنصري .

ويرى وفدي أنه إذا كان نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يرغب فعلا في سلم حقيقي ، فعليه أن يقوم فوراً ، بحسن نية وبدون قيد ، بإطلاق سراح نلسون مانديلا والسجناء السياسيين الآخرين جميعاً كخطوة أولى نحو المصالحة وتأسيس مجتمع ديمقراطي غير عنصري يقوم على الاقتراع العام . وفي هذا السياق ، تود ليبيريا أن تضم صوتها إلى الوفود الأخرى التي طالبت بعقد دورة استثنائية للجمعية العامة في عام ١٩٨٩ للنظر في الموقف العام في الجنوب الافريقي ، بما في ذلك مسألة ناميبيا .

ومن الأدلة الواضحة على صلف جنوب افريقيا ، احتلالها غير الشرعي لناميبيا في ازدياد سافر لقرارات ومقررات الأمم المتحدة ، واستمرار استخدامها لأراضي ذلك البلد في شن سياسات التخريب والعدوان وإشاعة القلقلة ضد الدول المجاورة .

ونحن اذ نأخذ علما بالمحادثات الرباعية الاخيرة بشأن مسألة ناميبيا ، فإننا لا نرى في سجلات المفاوضات ما يبرر الاعتماد على تعهدات النظام العنصري . ولذلك يتعين على مجلس الامن ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية لتنفيذ ولايته على نحو ما نص عليه في قراره ٤٣٥ (١٩٧٨) . ونحن اذ نحتفل بالذكرى العاشرة لهذا القرار ، فإننا نعيد تأكيدنا على حق ناميبيا في تقرير المصير والاستقلال داخل أرضها الموحدة ، بما فيها خليج والفيس وجزر بنغوين وكل الجزر الاخرى الواقعة أمام الساحل ، وذلك تحت قيادة المنظمة الشعبية لجنوب غرب افريقيا (سوابو) ، وهي الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا . ويحدونا وطيد الامل أنه عندما تعقد الجمعية العامة دورتها الرابعة والاربعين ، سيكون في إمكان ناميبيا الحرة المستقلة ان تأخذ فيها مكانها الذي تستحقه كعضو كامل العضوية في الامم المتحدة .

وأود الآن ان انتقل إلى مسألة نزع السلاح ، التي يرى وفدي على الاقل ان لها أشارا حقيقية ، لا على السلم والامن فحسب ، وانما على التنمية كذلك . وتتمسك ليبيريا بموقفها الذي مؤداه أنه إذا أريد تحقيق السلم والتنمية تحقيقا كاملا ، فإن المجتمع الدولي لا يمكنه ببساطة ان يستمر في انفاق بلايين عديدة من الدولارات كل عام على التسلح والانشطة المتملة به . ففي سعينا إلى تحقيق الامن ، اطلقنا على نحو ما سابقا للتسلح باهظ التكلفة ، حول الموارد من احتياجات التنمية ، فضعف بذلك من المشاكل الاجتماعية في البلدان النامية . وقد أوضح هذه النقطة عدد من المتكلمين في المؤتمر الدولي الخاص بالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد في العام الماضي .

إن التصديق الذي تم مؤخرا على معاهدة إلغاء القذائف المتوسطة والقصيرة المدى بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كان ايدانا ببداية جديدة مشجعة لجهود نزع السلاح الثنائية . ومن ناحية أخرى ، فإن فشل الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في التوصل إلى توافق الآراء ، يمثل نكسة خطيرة لمبادرات نزع السلاح المتعددة الاطراف . ولا تزال حكومتي تعتقد أن الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف يكمل بعضها بعضا ، وأن الامم المتحدة ستظل هي المحفل المركزي لمسائل نزع السلاح .

وتعتبر ليبيريا أن معاهدة عدم الانتشار أداة دولية هامة ، وأن التصديق عليها خطوة أولى حيوية إلى الامام نحو نزع السلاح النووي . ويقلقنا في هذا السياق بوجه خاص أن قدرة جنوب افريقيا النووية لا تزال تحبط تحقيق هدف الإعلان الخاص بنزع السلاح النووي في افريقيا وجعلها منطقة سلام .

والواقع ، ان مصداقية المعاهدة ستظل مشكوكا فيها طالما لم تتخذ التدابير لضمان إخضاع القدرة النووية لجنوب افريقيا وغيرها لضمانات وتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

وهكذا ، فإننا نحبذ عقد المؤتمر الاستعراضي الرابع للدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٠ للنظر في هذه الامور ، بين جملة أمور أخرى .

وينضم وفدي الى المتحدثين السابقين الذين أدانوا استخدام الاسلحة الكيميائية بالانتهاك لمعاهدة جنيف لعام ١٩٢٥ التي حظرت استخدام هذه الاسلحة ، وبنفس القدر ، فإنه يقلقنا على نحو بالغ إلقاء النفايات الخطيرة والسامة في الاراضي الافريقية وهو ما يعادل إعلان حرب كيميائية على شعوبنا . إن إساءة استخدام البيئة على هذا النحو المتعدد الجوانب يعرض رفاهة شعوبنا وحياتها للخطر . فتلك النفايات لا تسمم فقط الهواء الذي نتنفسه بل وتلوّث أيضا مواردنا المائية والترربة التي نعتمد عليها في انتاج الغذاء . ولكن أليست هناك مسألة أخلاقية أيضا ؟ فهل ينبغي أن تواجه افريقيا قرب انتهاء القرن العشرين مثل هذا التهديد لبقائها ؟ ألم يكف ما عرضت له من أهوال الرق ؟ ألم يكف الاستغلال الاستعماري ؟ ألا تكفي الحالسة الاقتصادية الحرجة الراهنة والتي تردت بفعل الكوارث الطبيعية المختلفة ؟ هل يجب أن نتعرض الآن أيضا لمواد سامة ومشعة تهدد بقاءنا ذاته كعشب ؟

ان هذه المشكلة المتعلقة بالنفايات السامة خطيرة للغاية تدفعنا خطورتها الى أن نحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي على التعجيل باعتماد وتنفيذ مشروع اتفاقية حول فرض الرقابة على تحركات المواد الخطيرة عبر الحدود الوطنية . ونحن نرحب بدعوة مؤتمر نزع السلاح الى صياغة اتفاقية حول منع إلقاء النفايات السامة والإشعاعية لأغراض عدائية .

وعلى عكس ما حدث على الصعيد السياسي من تقدم ملحوظ صوب تخفيف حدة التوتر ، من المؤسف انه لم يتسن إحراز تقدم مماثل على الصعيد الاقتصادي خلال هذه السنة . فمنذ الدورة الماضية لهذه الجمعية واجهت البنية الاقتصادية واجهت اختلالات وتقلصات كبيرة . وما زال انخفاض أسعار السلع الأساسية وتدهور تدفقات المساعدة

الإمائية الرسمية وعبء الديون الساحق تشكّل عوامل خطيرة مسؤولة عن ظاهرة التدفق الصافي لرؤوس الأموال من البلدان النامية الى البلدان المتقدمة .

هذه الحالة الخطيرة قد أدت ، منذ أكثر من سنتين ، الى عقد الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وفي هذا الصدد ، فإن الاستعراض والتقييم النصفيين اللذين أجريا في الشهر الماضي ، أكدوا أن المجتمع الدولي لم يف بالتزاماته بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا .

وفي نفس الوقت بذلت الدول الافريقية ، على الرغم من المناخ الاقتصادي الدولي غير المواتي جهودا كبيرة لمواصلة برامج تكيف هيكلية مؤسسية وغيرها . وليبريا على سبيل المثال اتخذت بعض التدابير ، في حدود قدراتها ، لتهيئة الظروف للانتعاش الاقتصادي . وأشار بذلك الى محاولات تمت من خلال برنامج ثورة خضراء لتوسيع نطاق الانتاج الزراعي بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء . وبالإضافة الى ذلك ، اتخذت خطوات ، ليس فقط لتحقيق الإدارة الفعّالة للقطاع العام ، ولكن أيضا لتشجيع المبادرة الخاصة والمشروعات الخاصة في مجالي النمو الاقتصادي والتنمية ، والنهوض بها .

وفي ظل ما سلف ، يضم وفدي صوته الى أصوات الوفود التي سبقته داعية المجتمع الدولي الى أن يرقى الى مستوى التزاماته بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل التنمية والانعاش الاقتصادي في افريقيا ، وعلى وجه الخصوص ، التعجيل بتدفق الموارد الى القارة .

ان تراشنا المشترك وترابطنا يتطلبان بذل جهود متضافرة من جانب الجميع لتهيئة الظروف التي تكفل مستوى أعلى للمعيشة لشعوب البلدان النامية .

يتمتع هذا الكوكب الذي نعيش جميعا على ظهره بأوجه قصور . ولكن حتى يمكن للاستكشاف العلمي أن يجعل الأمر غير ذلك ، يظل هذا الكوكب المكان الوحيد الذي يمكن أن نعيش فيه حتى الآن . ولذا فمن واجبنا المقدس أن نوجد فيه مناخا مناسباً لنا ولرفاهيتنا .



وفي هذا الصدد ، يجب أن نسعى من أجل تحقيق بيئة سياسية خالية من الصراعات والحروب ، وكذلك بيئة اقتصادية توفّر الانتاج الكافي والمتساوي للسلع والخدمات وتوزيعها وكما يجب أن تنتهج سياسات إنمائية قابلة للاستمرار تكفل حماية نظامنا البيئي .

وعندما نلوّث المحيطات والانهار والمجاري المائية ، وعندما نزيل غاباتنا ، وعندما ننتهك حقوق الإنسان ، وندخل في حروب مع جيراننا ، وعندما نستغل الفقير والضعيف ، فإننا نضر على نحو بالغ بالبيئة الإنسانية ، ومن ثم نهدد سلم وأمن عالمنا .

ان مهمة مواجهة المستقبل وحماية مصالح الاجيال المتعاقبة تتطلب منا التزاما أخلاقيا جماعيا ، واستعدادا سياسيا ، وعملا منسقا .

وفي رأي حكومتي أن الامم المتحدة ما زالت أنسب أداة لدينا الآن لبلوغ هذه البيئة المناسبة المتوخاة والمرجوة من جانبنا جميعا ، وهكذا ، فإننا نوّكد من جديد التزامنا الثابت بمبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة .

السيد تشنوبيك (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود

أن أهنئ السيد دانتي كابوتو على انتخابه لشغل أرفع منصب ، وهو منصب رئيس الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، فأتمنى له كل النجاح . وأعتقد أن عمل هذه الدورة سيسفر عن زيادة الثقة في منظمنا بفضل قيادته الخبيرة . وأوّكد له استعداد تشيكوسلوفاكيا لمواصلة تعزيز علاقاتها الودية مع بلده الذي يؤدي . من خلال سياسته النشطة ، دورا هاما في عالمنا اليوم .

أود أيضا أن أعبر عن امتناننا الجم للأمين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيريز دي كوبيار ، لجهوده الدؤوبة من أجل تقليل التوترات في العالم وحسم المنازعات الاقليمية عن طريق التفاوض . ونقدر بوجه خاص كون منظمتنا حققت نجاحات جديدة هامة بفضل مبادراته وجهوده وبذلك ارتقت الى الدور السامي المسند إليها لأنه ، وفقا للقول اللاتيني المأثور : "إن عطاء السلم نعمة للجميع" .

فنحن ، في مجال العلاقات الدولية ، نشهد أحداثا فريدة حقا في أهميتها تشير الى وجود تفكير سياسي جديد . فالنضالية العدوانية أصبحت مرفوضة . وهناك قدر من الانفتاح أكبر . كما نلاحظ استعدادا متزايدا للدخول في المفاوضات بأسلوب عملي متحضر . وهذه التطورات الواعدة للغاية تدفع الامور صوب إقامة العلاقات فيما بين الدول على أساس من توازن المصالح وتعزيز دور القانون الدولي وإضفاء طابع إنساني على العلاقات الدولية ومن ثم تؤدي الى إيجاد حلول شاملة للمشاكل المتعلقة ببقاء الحضارة باعتبارها تحدٍ يواجه البشرية جمعاء .

إلا انه لا يمكن القيام بذلك عن طريق المواجهة المدمرة . فالطريق الى الحل يكمن في التعاون النشط . هذه هي فلسفة نهاية القرن الحالي وبداية القرن المقبل . ولا بد أن يشق ذلك طريقا إلى بزوغ نوع جديد كفيما من العلاقات على الصعيدين العالمي والإقليمي . ويتطلب هذا ، بالطبع ، وجوب تحليل الظواهر الجديدة انطلاقا من وجهات نظر جديدة . فالمشاكل التي بدت مستعصية على الحل بات من المتعين أن تحل . وما كان يبدو كأمر لا سبيل الى تصوره ينبغي أن يصبح متصورا . وما كان مستحيلا بالأمس ينبغي أن نجعله ممكنا .

ولقد أثبتت صلاحية هذا النهج اجتماعات القمة الاربعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي التي جعلت من العالم مكانا أكثر أمنا وزادت من احتمالات السلم وجعلت المستقبل أكثر امتلاء بالامل . وهنا يتمثل أحد المعالم ذات الالهية الحيوية في المصادقة على معاهدة إزالة القذائف المتوسطة والقصيرة المدى التي تعتبر الخطوة الاولى في حقبة من نزع السلاح الحقيقي . ولقد كنا بين الدول الثمان التي اشتركت في عملية التوصل إليها . وقد فعلنا كل ما كان علينا أن نفعله . ووافقنا على إجراء

تدابير التحقق اللازمة على أراضينا . وقد أزيلت ، حتى قبل دخول المعاهدة حيز النفاذ ، قذائف العمليات التكتيكية السوفياتية ذات المدى الأبعد ، التي كانت قد وضعت في بلدنا منذ نهاية عام ١٩٨٢ .

والآن ينبغي علينا جميعاً أن نطرح سؤالاً على أنفسنا معاً هو : كيف يمكن أن نسير قدماً ؟ وكيف يمكن أن نطور الآن ما اتفق عليه ساسة راجحو العقول ؟ والرد لا لبس فيه ، وهو لنتنافس انسانياً . لنجعل من بقاء البشرية واستمرار مسيرتها التاريخية حجر الزاوية الذي يوحد بيننا . لنجر منافسة تسمح للأمم والأفراد على السواء ، على الرغم من كل اختلافاتنا في مجالات السياسة والايديولوجية ورؤيتنا للعالم وسائر المجالات الأخرى ، من الاطمئنان على مستقبل وجودهم . لنزل الطابع العسكري من العلاقات الدولية ، ولنحل دون وقوع الكوارث الاجتماعية والبيئية ، وبذلك نصل إلى آفاق جديدة من التعاون ذي النفع المتبادل .

وبهذه الروح على وجه التحديد يمكن أن يكون لمنظمتنا القول الفصل ، فيما يتعلق بتعزيز التعددية التي أثبتت أنها أقدر من أي من بدائلها على بث الثقة وتحقيق نتائج . ووفقاً لما جاء بالتقرير السنوي للأمين العام تتضح أهمية الأمم المتحدة بجلاء للجميع عندما تتطلب المشاكل العالمية إيجاد حلول عالمية . ونحن ، إذ لم نعزز نفوذها ، سنواجه جميعاً بحالة من انعدام الاستقرار المتزايد في كافة أرجاء العالم .

وهذا هو أيضاً أساس الأمن الشامل الذي يضم كل جوانب العلاقات الدولية . إنه يلبي الحاجة إلى جعل المصالح البشرية العالمية عنصراً أساسياً في السياسة الدولية . ويشكل دافعاً للحوار العريض البناء فيما يتعلق بكل ما يمكن عمله من أجل تعزيز دور الأمم المتحدة تعزيزاً كبيراً في العالم المعاصر .

إن التطورات الإيجابية التي نشهدها في العالم توفر الشروط الملائمة لتحقيق أهداف إعادة الهيكلة في كل قطاعات الحياة في بلدنا . ونحن نسعى ، إلى السير على تلك الدرب ، إلى البناء على النتائج الهامة التي حققتها تميمتنا الاجتماعية والاقتصادية ، وتعزيز التقاليد التقدمية والديمقراطية لشعبنا .

نحتفل هذا العام بعدد من الذكريات السنوية الهامة ، بعضها مجيد وبعضها مأساوي . نحتفل بالذكرى السبعين لاستقلال تشيكوسلوفاكيا ، ولكننا نحتفل أيضا بالذكرى الخمسين لـ "اتفاق ميونيخ" الذي عقد دون مشاركتنا . وما زال هذا الدرس ماثلا أمامنا . لقد كان الامن ولا يزال كلا لا يتجزأ . ونتذكر التجربة التاريخية لحربين عالميتين وأربعة عقود من التنمية الاشتراكية . وهذا يضطرنا الى اتباع سياسة بنّاءة نشطة من التعاون السلمي .

ونحن نشهد انعكاسا لهذه السياسة في الاقتراح الداعي الى إقامة منطقة ثقة وتعاون وعلاقات حسن جوار على طول خط الاتصال بين الدول الاعضاء في معاهدة حلف وارسو والدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي ، الذي طرحه الامين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي ميلوس جاكيس . ونرى أن الدول المتاخمة لذلك الخط تتحمل مسؤولية خاصة . فواقع الامر أن هذا الخط هو الذي يوجد عليه أكبر تركيز للقوة العسكرية ، وبالتالي فإن أي سوء فهم ينطوي على أخطر العواقب كما أن المواجهة خطيرة للغاية . ولهذا السبب ، نقترح وضع خطة للتعزيز السلمي للضمانات الامنية في هذه المنطقة ، دون مواجهة ، وذلك عن طريق تدابير عسكرية وغير عسكرية . ونعتزم أن نعمل في هذا المجال على أساس عملية أوروبية خالصة وبذلك نهيب الحوافز في تلك المنطقة لدعم هذه الروح . وتحقيقا لهذا الغرض ، يتعين علينا سويا ، بطبيعة الحال ، أن نتخلص من أعباء الماضي . ويتعين علينا أن نتخلي عن أنماط التفكير البالية القائمة على أساس الكتل ، ونرفض مفهوم الاعداء ، ونقيس شجاعة الاعمال البشرية لا بدرجة عدوانيتها ولكن بمدى قدرتها على التغلب على المطامح العسكرية أحادية الجانب المخادعة .

ويُخضع اقتراحنا العلاقات العسكرية لمبدأ الكفاية المعقولة . ونريد أن نعزز تدابير بناء الثقة وأن نحقق ونطور النتائج التي توصل اليها مؤتمر استكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية ، بما فيها الإخطار بتلك التدريبات ، والحد من عدد القوات المشاركة فيها ، ودعوة المراقبين ، والحق في التفتيش . ونحبذ المقارنة بين النظريات العسكرية لجعلها دفاعية بحتة . ونقترح مع حلفائنا - في سياق خفض للقوات المسلحة والاسلحة التقليدية يشمل أوروبا كلها على أساس الإزالة الجماعية لأي اختلال في التوازن في مختلف أنواع الاسلحة - إزالة أخطر الاسلحة الهجومية من المنطقة الفاصلة بين دول معاهدة حلف وارسو ومنظمة حلف شمال الاطلسي . ولقد أصفينا باهتمام خاص الى المقترحات القيمة التي قدمها الرئيس فرانسوا ميتران ، التي تسير في نفس الاتجاه . فإنها تعزز إيماننا بأن الحوار سيستمر على نحو مكثف .

وفي الوقت نفسه ، من الضروري أن نسعى الى تنمية العوامل غير العسكرية للامن أيضا . وبالتالي ، فإن اقتراحنا يضم أيضا جوانب سياسية واقتصادية وبيئية وإنسانية . والتدابير اللازمة في هذه المجالات يمكن ان تتجاوز ، في نطاق الثقة ، البارامترات المتفق عليها في الإطار الاوروبي الخالص .

ولا يمكن استنفاد فرص التعاون السلمي المحتملة من الناحية العملية . وما يدور بذهننا هنا هو خلق مناطق تجارة حرة ، وتحسين البنية الاساسية للطاقة والنقل ، وتبسيط إجراءات الجمارك وإجراءات منح التأشيرة ، وحماية البيئة ، وتقديم مساعدات الإغاثة في حالات الكوارث الطبيعية ، وتوسيع العلاقات بين المدن والاقليم ، وإقامة إتصالات مباشرة بين المدارس والمؤسسات العلمية والمنشآت الثقافية ومنظمات الشباب ، والمساعدات الطبية المتبادلة في مناطق الحدود ، وما الى ذلك .

بهذه الطريقة نستهدف إنشاء آلية للحوار السياسي المنتظم فيما بين الدول في جزئي أوروبا ، حوار يستند الى أساس عريض صلب ، وبهذا نكون قد تابعنا المقترحات الأخرى التي قدمتها البلدان الاشتراكية ووجهات النظر والتُّحج البناءة لشركائنا الغربيين . ونحن على استعداد للاستماع الى أية ملاحظات ووجهات نظر بتّاءة .

إننا نؤيد الخفض الجذري والمتبادل في أسرع وقت ممكن للقوات المسلحة والأسلحة التقليدية في قارتنا . وبغير هذا سيستمر خطر المواجهة العسكرية . وإن دورة تموز/يوليه للجنة الاستشارية السياسية للدول الأطراف في معاهدة وارسو ، التي عُقدت في وارسو ، تقدمت باقتراحات جديدة بعيدة المدى ، ترمي إلى القضاء على الاختلالات في التوازن في التسلح والقوات المسلحة والتخفيف بعد ذلك بما يقرب من ٢٥ في المائة ، أو ٥٠٠ ٠٠٠ جندي من الجانبين ، ثم مواصلة هذه العملية حتى تتسم الإمكانية العسكرية لكل من الجانبين بالطابع الدفاعي البحت . ويمكن أن يتم هذا في مراحل ثلاث متوازنة بدقة . وهكذا ، اتخذت بلداننا خطوة بناءة في محاولة للاستجابة لموقف بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ، باقتراح نظام واقعي للتخفيضات .

وإننا نعمل من أجل الاختتام الناجح والعاجل لاجتماع فيينا ، الذي ينبغي أن يعتمد وثيقة مضمونية متوازنة ويتفق على ولاية للمفاوضات بشأن نزع السلاح التقليدي . ونتفق مع وزير خارجية جمهورية ألمانيا الاتحادية ، السيد هانس - ديتريتش غينشر ، بأن هذا ينبغي أن يتم خلال هذا الشهر . ويصح القول أن قدرا كبيرا من العمل المسؤول قد تم بالفعل في الاجتماع . فقد وُضعت الأسس لاعتماد وثائق هامة تجعل من الممكن التوصل إلى تطوير واسع النطاق للتعاون في أوروبا . ويتطلب النهج البنّاء الآن تميما سياسيا لاستكمال الاتفاقات التي يجري إعدادها حاليا وتوفير الإرادة السياسية فيما يتعلق بجميع المسائل قيد المناقشة .

ونقترح أن يعقب ذلك انعقاد محفل اقتصادي . ويمكن لهذا المحفل أن يناقش مسألة التعاون برمتها في ذلك المجال . ونحن على استعداد لاستضافة ذلك المحفل . وباختصار ، نود أن نرفع على نحو مشترك العملية الأوروبية الكاملة إلى مستوى أعلى من الناحية النوعية حتى تتفق مع حقائق عصرنا بغية أن نؤكد من جديد إمكانية استمرار مفهوم وطن أوروبي مشترك يستند على الخيارات الاجتماعية المختلفة للشعوب . وينبغي أن نبنيه على أسس صلبة وبجراحة ، وأن نضمن أن تتكلم أوروبا مع العالم بلغة واحدة هي لغة السلام .

إننا اليوم لا نواجه تحديا أكبر من أن نجعل من عملية نزع السلاح عملية نهائية لا رجعة فيها . وكان هذا نهجنا الاساسي في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرمة لنزع السلاح . ولسوء الحظ ، انتهت تلك الدورة دون اعتماد وثيقة ختامية . مع ذلك ، كانت تجربة مفيدة ودرسا للمستقبل . فالمقترحات التي قُدمت فيها لا تزال مصدرا ثريا للإلهام . وقد قدمنا بدورنا اقتراحاتنا في مذكرة مشتركة من دول معاهدة وارسو بشأن الامن من خلال نزع السلاح ، وفي عدد من الوثائق الاخرى . وأود ان اذكر ، أولا وقبل كل شيء ، الاقتراح المشترك لجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية ، وجمهورية بلغاريا الشعبية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لإنشاء آلية دولية للتحقق من الامتثال للإتفاقات الرامية الى خفض حدة التوتر والحد من الاسلحة ، ورمد الحالة العسكرية في مناطق الصراع . وتعمل هذه الآلية تحت إشراف الامم المتحدة . ويسعدنا أن هذا الموضوع قد أدى الى أن تقدم بلدان أخرى عددا من الاقتراحات الهامة . ولنبدل قمارى جهدنا لنتفادى اليوم الذي نقول فيه أن حسم هذه المشكلة أو تلك لا يمكن التحقق منه .

وليكن الثلاثي الإنساني ، الثقة والامن والتعاون ، هو الذي يضيء الطريق أمام نوعية جديدة من العلاقات الدولية . ولا يزال تحرير العالم من سباق التسلح النووي واجبا الاساسي والعالمي . وإن مواصلة ذلك السباق تعني التحرك بأعين مفتوحة صوب الهاوية . وستكون خطوة أساسية في الاتجاه الصحيح اذا نجح العمل بشأن إبرام معاهدة سوفياتية أمريكية تتضمن خفضا في الاسلحة الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ، وتقترن بامتثال صارم لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، إذ أن الارتباط بين هاتين المسألتين ارتباط عضوي وعميق . ونؤيد الوقف الفوري للتجارب على الاسلحة النووية . وهذا سيوفر لنا الوقت اللازم لحلول سياسية وصياغة نصوص معاهدة بشأن الحظر العالمي والكامل لهذه التجارب . ونؤيد أيضا تطوير التعاون الدولي في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية البحتة . ونحبذ تعزيز ملطة معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ، مع التطبيق المستمر لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

والشيء الهام الذي أضيف إلى الجهود الرامية إلى تجنب التهديد النووي هو الاقتراح الملموس الذي قدمته حكومتا جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية والجمهورية الديمقراطية الألمانية بشأن إنشاء ممر خال من الأسلحة النووية في وسط أوروبا . ونحن نؤيد إنشاء مناطق مماثلة في أجزاء أخرى من العالم ، وخاصة في البلقان وإسكندنافيا .

لقد آن الأوان لإزالة جميع العقبات أمام إنجاز اتفاقية للحظر الكامل للأسلحة الكيميائية والقضاء عليها . ونحن على استعداد لنكون من أول الموقعين عليها . إننا لا ننتج ولا نملك هذه الأسلحة . ولن يؤدي المزيد من التأخير في إعداد هذه الاتفاقية إلا إلى زيادة انتشار هذه الأسلحة وخطر استعمالها . وفي هذا الصدد لاحظنا تغيراً في موقف فرنسا نأمل في أن ييسر التوصل إلى الاتفاق . ونشعر ، مثل سائر البلدان ، بالقلق إزاء بدء إنتاج عوامل الأسلحة الشائبة وإمكانية وزعها في أوروبا . وقد اقترحنا بالاشتراك مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية في وسط أوروبا . وبوصفنا طرفاً متعاقداً في بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، فإننا نؤيد اقتراح عقد مؤتمر للدول الموقعة على هذا البروتوكول .

إننا نشاطر الرأي القائل بأن من الضروري تعزيز دور المنظمة في الحد من الأسلحة التقليدية . ونعتقد أن الاقتراح الداعي إلى فتح سجل في الأمم المتحدة بالمعلومات عن تجارة الأسلحة سيسهم في تحقيق هذه الغاية .

إننا نؤيد توسيع مجال التعاون الدولي في استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية ، الذي أعلنته الأمم المتحدة كونه تراثاً مشتركاً للإنسانية . وستكون خطيئة لا تفتقر إذا أبدينا عدم الاكتراث بتهديد إساءة استخدام الفضاء في الأغراض العسكرية . ونؤيد زيادة فاعلية آلية نزع السلاح ، وفي المقام الأول مؤتمر نزع السلاح في جنيف . وبهذه الروح ، ينبغي أن يصبح تدريجياً ، كما اقترحنا في شباط/فبراير الماضي ، محفلاً عالمياً دائماً لمفاوضات نزع السلاح . وهذا يتفق مع منطلق التغييرات العالمية الحالية وعمليات التكامل .



ان الشرط الضروري لتحقيق الامن الشامل هو التسوية السلمية للمنازعات الدولية والصراعات الاقليمية . وهنا نرى ان الحوار المثمر بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة كان له اثر مفيد . فأي تحسن في العلاقات بين الشرق والغرب يوفر الهدوء اللازم لعملية السعي الى الحلول العادلة لبؤر التوتر الخطيرة والمستمرة منذ امد بعيد وايجاد هذه الحلول . وبالتالي أصبح قيام الامم المتحدة الآن بدور فعال أمرا لا غنى عنه . فأي محفل آخر غير الامم المتحدة يستطيع أن يسهم مثل هذا الاسهام الهام في حماية الحقوق الشرعية للأطراف المعنية والتنسيق بين مصالحها ؟ وأي محفل آخر يستطيع أن يطبق على نحو أفضل آلية التسوية السلمية للمنازعات ، وأن يحفز اعتماد الضمانات الدولية للحيلولة دون تكرار صراع ما ؟ الامم المتحدة هي وحدها القادرة على القيام بذلك .

ومن ثم نرحب بالاهمية المتنامية لدور الخوذ الزرق في مختلف المناطق المضطربة من العالم . فهي رمز لأحد أهم مجالات أنشطة الامم المتحدة ، وهو حفظ السلام . ويمكنها أيضا ان تساعد بفعالية أكبر على اشاعة الاستقرار في المناطق المضطربة وان تهيئ الظروف للتسويات التفاوضية وأن تمنع نشوب صراعات جديدة . وبمشاعر الامل استجبنا ، مع بقية الرأي العام العالمي ، للتوقيع على اتفاقات جنيف الخاصة بأفغانستان التي تم التوصل اليها بمشاركة الامين العام للأمم المتحدة وبضمان مشترك من جانب الدولتين العظميين . وتمثل الخطوات المعروفة التي اتخذها الاتحاد السوفياتي وأفغانستان وفاء مسؤولا وبجذافيره بالالتزامات المقطوعة . وفي هذا الصدد نود أن نؤكد الاهمية الاساسية لامتثال جميع الموقعين على الاتفاقيات امتثالا صارما . ولا يمكن بغير هذه الطريقة ضمان السلم للشعب الافغاني وللمنطقة ككل . وقد رحبنا أيضا بالتطور الإيجابي للأحداث في الخليج الفارسي الناجم عن قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ونلاحظ مع الارتياح أن إراقة الدماء الجنونية توقفت بمساعدة الامم المتحدة . ووجود فريق مراقبي الامم المتحدة العسكريين يشيع الاستقرار . اننا نؤيد تأييدا تاما استمرار المحادثات تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة .

لقد بزغت الظروف الضرورية الواقعية لتحقيق تسوية سلمية للمشاكل في الجنوب الافريقي . ونأمل أن تؤدي المفاوضات الثلاثية الجارية بين انغولا وكوبا وجنوب افريقيا ، وباشتراك الولايات المتحدة ، الى تحقيق استقلال ناميبيا وفقا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ومن شأن ذلك أيضا أن يحسّن الوضع في المنطقة كلها . إن الجهود التي تبذلها الامم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره يجب أن تكون موجهة بشبات أكبر نحو وضع نهاية كاملة وفورية للممارسة المخزية لسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا .

ونرحب بتطور الحالة في أمريكا الوسطى نتيجة لاتفاق اسكيبولاس الثاني . بيد أننا نشجب التعقيد الذي تعرّض له الوضع في المنطقة وتطور عملية السلام ، الناجم حاليا ، كما حدث في الماضي ، عن الدعم الاجنبي للقوات المناهضة للثورة في نيكاراغوا .

ونرى ان عقد مؤتمر دولي معني بمصراع الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة هو وسيلة لبذل جهود مشتركة لايجاد حل أكيد . ومرة أخرى أشبته الانتفاضة في الاراضي المحتلة أن قضية فلسطين هي لب أي حل . وستتمرن هذه القضية ببدء عمل لجنة تحضيرية لعقد ذلك المؤتمر .

ونؤيد ايجاد تسوية سلمية لمشكلة قبرص ، تضمن استقلال جمهورية قبرص ولامتها ووحدها الاقليمية ، وتحافظ في الوقت ذاته على مركزها غير المنحاز .

ونؤيد تاييدا تاما الجهود البناءة التي تبذلها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من أجل تخفيف حدة التوتر الدولي في شبه الجزيرة الكورية وإعادة التوحيد السلمي لذلك البلد . وبفضل هذه الجهود تحسنت الظروف الضرورية للدخول في حوار جاد . وقد سررنا أيضا بالتطورات الإيجابية في القرن الافريقي ، ولا سيما باتفاق السلام الهام الذي وقعته اثيوبيا والصومال . ونؤيد كذلك الجهود المشتركة التي تبذلها اثيوبيا والسودان لتمييز علاقاتهما القائمة على السلم والتعاون المتبادل . وقد أسهمت التطورات المتملة بتسوية الحالة في الصحراء الغربية في تحسين المناخ الدولي .

ونلاحظ مع الارتياح الجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي لمسألة كمبوتشيا وإحلال السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ، ونؤيد هذه الجهود . كما نؤيد المزيد من التطوير لنتائج الاجتماع الإعلامي في جاكرتا . وأساس التطورات الإيجابية في هذا المجال يبنيه خفض عدد المتطوعين الفيليتناميين في كمبوتشيا الجاري حاليا بنسبة ٥٠ في المائة .

ونرى أن برنامج النقاط السبع الذي وضعه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية لتعزيز السلم في منطقة الجانب الآسيوي من المحيط الهادئ ، سيعطي زخما للعملية .

ونرحب بالاتجاه الإيجابي الرامي إلى تعزيز دور مجلس الأمن في إيجاد حلول للنزاعات والصراعات الدولية . وفي هذا الشأن ، من المستصوب عقد اجتماعات دورية للمجلس على مستوى وزراء الخارجية ، ويمكن أن يتم ذلك في مناطق التوتر ، إذا ما استدعت الحاجة للقيام بذلك ، كما اقترح هنا الوزير ادوارد شفاردنادزي . والتعاون المتحسن فيما بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن سيؤدي قطعاً إلى نتائج مشمسة . ونقدر التنسيق المتميق بين مجلس الأمن والأمين العام . ونحبذ اعتماد مشروع إعلان بشأن منع وإزالة كل ما قد يعرّض السلام للخطر والحالات التي قد تهدد السلم والأمن الدوليين . واليوم يمكن للأمم المتحدة أن تقوم بالمزيد من أجل قضية السلام ، أكثر من أي وقت مضى .

تؤيد تشيكوسلوفاكيا على الدوام إعادة الهيكلة الديمقراطية للعلاقات الاقتصادية الدولية . ولا يمكن أن نسمح للتطورات المشجعة في المجالات الأخرى أن تتأخر . ولا يمكن أن نتجاهل نمو القوى والعمليات التي قد ولدت بالفعل عدم اليقين وانعدام الثقة في اقتصاد العالم ويحتفل أن تؤدي إلى قيام أزمة اقتصادية دولية لم يسبق لها مثيل . وسيبنى مستقبلنا جميعاً على رمال متحركة إذا ما أخفقنا في سد الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ومن هنا فإن مما لا غنى عنه أن ننشئ نظاماً اقتصادياً دولياً جديداً وأن نحسم بإنصاف مشاكل التخلف

والديون الخارجية ونستأصل أشارها المرعبة : الجوع وعدم التكافؤ في حياة الملايين والمرض والامية والعوز . ونود أن نتوصل إلى حلول لهذه المشاكل الحرجة .

ونرى من الضروري أن نواصل الحوار الدولي بشأن تنفيذ مبدأ "نزع السلاح من أجل التنمية" وأن نترجم خطوة خطوة استنتاجات مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في العام الماضي وأن نحولها إلى تدابير ملموسة . وكما أوضحنا في وثيقة اللجنة الاستشارية السياسية التي صدرت في دورتها في تموز/يوليه في وارسو ، يجب إيلاء اهتمام خاص للأثار البيئية الخطيرة الناجمة عن سباق التسلح .

لا يمكننا بعد الآن أن نقف صامتين في وجه التهديدات التي تتعرض لها البيئة ، هذه القنبلة الزمنية التي صنعناها بأيدينا وبقصر نظرنا . واستنتاجات اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية الواردة في الوثيقة المعنونة "المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها" ، لابد من تنفيذها دون مزيد من الإبطاء .

ولقد اعتمدنا هذا العام في بلدنا مفهوما طويلا لحماية البيئة حتى نهاية هذا القرن . ولمنع العوامل البيئية من أن تقوض الاستقرار والعلاقات السلمية ، تقدمنا باقتراح بشأن إقامة الأمن البيئي الدولي الذي ينبغي أن يستند إلى مبادئ مقبولة لكل الأطراف للتعاون وسلوك الدول في هذا الشأن . ونؤيد فكرة تنسيق الجهود بشأن هذه القضايا وعقد سلسلة من الاجتماعات الدولية من أجل عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن البيئة في عام ١٩٩٢ .

ونعتزم أن نواصل النهوض بتعزيز التعاون الدولي في المجال الانساني وكذلك في مجال حقوق الانسان . فالانتهاكات المستمرة ، والصارخة والغادحة في العديد من أنحاء العالم هي بالفعل من أكثر الظواهر التي تستحق الإدانة في عصرنا . وما من سبيل للقبول بهذه الانتهاكات . ونذكر هذا بالحاح أكبر الآن ، في عشية الذكرى السنوية الأربعين لاعتماد الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ونرحب بالفكر العميقة التي استمعنا إليها هنا فيما يتعلق بغئة جديدة من حقوق الانسان في حماية الجنس البشري .

ولابد بصفة خاصة من تعزيز دور القانون الدولي حتى يحكم العلاقات فيما بين الدول . ولابد من زيادة فاعليته على نحو مستمر عن طريق التدوين والتطوير التدريجي ومن ثم التنفيذ . ونرحب بالفكرة الحفازة التي قدمها الاتحاد السوفياتي بشأن وضع برنامج طويل الاجل لتطوير القانون الدولي يتناول قضايا الامن والثقة والتعاون . ونوافق على الهمية الكبرى للضمانات القانونية للامن الشامل . ونحن نبحث الاساليب التي تمكننا من أن نسهم في تعزيز دور محكمة العدل الدولية .

وبالنظر إلى إلحاحية المهام التي تواجه المجتمع الدولي في هذه الدورة ، من الاساسي أن نعزز عملنا المشترك وأن نخسق فيما بيننا . إن للأمم المتحدة دورا تقوم به لا يمكن الاستغناء عنه في هذا الشأن . فلنركز جهودنا إذن على التصعيد الشامل للعمل المفيد للمنظمة . ولنعزز سلطة هيئاتها الرئيسية ونستفيد استفادة واسعة النطاق من الآلية القائمة في التعاون وتعزيز السلم . ولنأخذ في اعتبارنا الهمية الحاسمة للعامل الزمني - هذا الحکم التاريخي الذي لا يرحم . فلنجد سبلا جديدة من خلال الجهود البتاءة تؤدي إلى حل مشاكل عصرنا . ولنشجع الاخلاق والقيم الجديدة بالعلاقات الدولية في المستقبل .

لقد تلقى وفد تشيكوسلوفاكيا تفويضا من حكومته بأن يتصرف بالتحديد بهذه الطريقة ، وسوف يحترم هذه الولاية .

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠